



JMR

P-ISSN:1815-6622
E-ISSN:2789-7354

Journal of Misan Researches

Volume 20, Issue 40, (2024), PP 1-44

القوى البشرية وأثرها في تكوين الفكر السياسي الإسلامي

<https://doi.org/10.52834/jmr.v20i40.249>

أ.م.د. قيصر عبد الكريم جاسم حمود الزبيدي

كلية العلوم السياسية - جامعة ميسان - العراق

Qeisar_abdal_Kareem@uomisan.edu.iq

استلام البحث : 2024/7/3

التعديل الأول: 2024/8/1

القبول للنشر : 2024/9/11

الملخص:

في هذه الدراسة نسعى إلى بيان مدى إسهام القوى البشرية وأثرها في تكوين الفكر السياسي الإسلامي، باعتبارها مصدر القوة الحاكم في وضع بعض النظريات السياسية الإسلامية، وكذلك تحديد مسار الحكم ووضع آليات معينة له، مما أسهم وبشكل فعال في تحديد النظام السياسي الإسلامي الحاكم لحقب تاريخية طويلة امتدت في بعض جوانبها إلى وقتنا الحاضر، ومن هذا المنطلق أتبع الباحث المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي، وتبعاً لذلك قسمت إلى ثلاث مباحث سبقتها المقدمة، حيث كان المبحث الأول منها يتعلق بـ (القوى البشرية المفهوم والتطور)، وأما المبحث الثاني فكان بعنوان (أثر القوى البشرية في تأسيس النظريات السياسية الإسلامية) وأخيراً جاء المبحث الثالث عن (أثر القوى البشرية في آليات اختيار الحاكم)، ثم تلاهم الخاتمة وقائمة المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: القوى البشرية، الفكر السياسي الإسلامي، النظريات السياسية الإسلامية، آليات اختيار الحاكم.

**JMR**P-ISSN:1815-6622
E-ISSN:2789-7354

Journal of Misan Researches

Volume 20, Issue 40, (2024), PP 1-44

Human forces and their impact on the formation of Islamic political thought.

Qaisar Abdul Karim Jassim Hammoud Al-Zubaidi (Ph.D)

Faculty of Political Science - Maysan University -Iraq.

Asst. Prof.Qeisar_abdal_Kareem@uomisan.edu.iq

Receive: 3/7/2024

First revision: 1/8/2024

Accepted: 11/9/2024

Abstract:

In this study , we seek to show the extent of the contribution of human forces and their impact on the formation of Islamic political thought, as the source of ruling power in the development of some Islamic political theories, as well as determining the course of governance and setting certain mechanisms for it, which contributed effectively to defining the Islamic political system ruling long historical periods that extended in some aspects to the present time, from this point of view, the researcher followed the historical approach descriptive and analytical and accordingly divided into three sections preceded by an introduction where the first section of which is related to the concept of human forces and development , and the second section was entitled the impact of human forces in the establishment of Islamic political theories and finally came the third section on the impact of human forces in the mechanisms of choosing the ruler and then followed by the conclusion and the list of sources and references.

Keywords: human forces, Islamic political thought, Islamic political theories, mechanisms of choosing the ruler



المقدمة:

الحمد لله الذي تعالى فوق الخلق أجمعين بقدرته، فلا أحد يداني مكانته، ولا يصل إلى كنه معرفته، إلا بما فضل بذلك بعض خلقه من أصفيائه ورسله، وله الحمد والمنة علينا بأختياره حبيبه وصفيه محمد μ ليكون ختام مسك لأنبيائه ورسله وسلم عليه وعلى آله تسليماً كثيراً وبعد...

عرفت القوى البشرية العربية منذ القدم بإنها مهد الحضارات والأساس الذي قامت من خلاله العديد من الدول ذات المكانة المرموقة على الصعيد الحضاري بمختلف فروعه، وخاضت هذه القوى العديد من الحروب ودخلت في الكثير من التحالفات، وشهدت العديد من الانتصارات وكذلك الهزائم، وخلطت في واقعها بين التمدن الحضاري الكبير الذي نبتت أصوله في العراق والشام ومصر، اصل الحضارات السومرية والكنعانية والفرعونية، إلى طابع البداوة الذي غلب على القبائل التي أنتشرت في شبه الجزيرة العربية ومناطقها المتشعبة، فلما جاء الإسلام شاء الله تعالى أن يقلب الأدوار فتتطلق شرارة الايمان من قلب الجزيرة العربية لتنتشر كالنار في الهشيم إلى باقي أصقاع العالم، ولتكون دولة أمتدت في ثلاث قارات وشملت ثلاث ارباع العالم المعروف آنذاك.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة حتى تضع النقاط على الحروف لتعلم مدى قيمة القوى البشرية العربية وما هي آثارها في تكوين الفكر السياسي الإسلامي، وما هي الدوافع والاسباب التي حدت بها لأتخاذ جانب دون آخر في سبيل تكوين الدولة الإسلامية، وهل هنالك دوافع مادية ومعنوية أخذت حيزها في تكوين بعض النظريات السياسية على حساب غيرها، وما مدى تأثير ذلك على الفكر السياسي الإسلامي، ولذلك فإن معرفة تأثير هذه القوى في صناعة القرار السياسي الإسلامي، وتحديد طبيعة الحكم وآليات وصول الحاكم له أهمية كبيرة في معرفة طبيعة تطور النظام السياسي الإسلامي، بأعتبره جزءاً مهماً من تطور الفكر الإسلامي عموماً.

سعى الباحث إلى البحث والتنقيب في المصادر والمراجع القديمة منها والحديثة للبحث عن دراسة متخصصة تتحدث عن (القوى البشرية وأثرها في تكوين الفكر السياسي الإسلامي)، فلم نعثر على ذلك بحسب ما وصل إليه علمنا، وهو ما حدى بنا الى إكمال المشوار العلمي للكتابة في هذا الموضوع ليكون الأساس لما يأتي بعده من دراسات وبحوث تنير للباحثين في مجال الفكر الإسلامي، ولعل من بين الدراسات التي يمكن أن تكون ذات صلة قريبة من موضوعنا هي البحث المعنون: (أثر الحضارتين البيزنطية والفارسية على نظام الحكم وولاية العهد في العصر الاموي والعباسي) للباحثتين فائزة محمد عزت و خالدة سلمان ابراهيم لكن هذه الدراسة قد اقتصرت على



اثر الحضارات المجاورة للدولة الاسلامية على النظام السياسي الإسلامي، ولم تكن في قلب الحديث عن القوى البشرية المؤثرة في النظام السياسي الاسلامي، وعلى الرغم من ذلك فقد كانت لها أهمية كبيرة جداً في دراستنا من خلال بيان أثر القوى البشرية غير العربية على الفكر السياسي الإسلامي، وكذلك كانت هنالك دراسات أخرى منها كتاب (في الاجتماع السياسي الاسلامي) لمحمد مهدي شمس الدين، وكذلك كتاب (الدور الإيراني في العصر الأموي) لمحمد عبد الحميد الرفاعي، وغيرها مما ذكر في قائمة المصادر والمراجع.

اعتمد الباحث على وضع فرضية أساسية ومحاولة الإجابة عنها خلال هذه الدراسة وهي : هل أن للقوى البشرية أثراً مهماً في تكوين الفكر السياسي الإسلامي عموماً، وفي وضع النظريات السياسية الإسلامية، وآليات اختيار الحاكم خصوصاً؟ ، وأتبع الباحث المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي في كتابة هذه الدراسة باعتبارها الأقرب إلى الاختصاص، وتبعاً لذلك قسمت إلى ثلاث مباحث سبقتها المقدمة، حيث كان المبحث الأول منها يتعلق بـ (القوى البشرية المفهوم والتطور)، وأما المبحث الثاني فكان بعنوان (اثر القوى البشرية في تأسيس النظريات السياسية الإسلامية) واخيراً جاء المبحث الثالث عن (أثر القوى البشرية في آليات اختيار الحاكم)، ثم تلاهم الخاتمة وقائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول. القوى البشرية (المفهوم والتطور)

المطلب الأول. القوى البشرية في اللغة والاصطلاح:

يعد مفهوم القوى البشرية من المفاهيم والمصطلحات الحديثة النشأة، على الرغم من إن هذه القوى موجودة في مختلف الحضارات والدول ومن قدم الوجود الانساني على هذه الارض، وإذا أردنا الوقوف عند مفهومها لابد لنا من الرجوع إلى المعاجم اللغوية العربية حيث نجد إن لفظة القوى هي جمعُ لفظة قوة وهي مشتقة من القوة والقوى، القاف والواو والياء أصلان متباينان، يدل أحدهما على شدة وخلاف الضعف والآخر على خلاف هذا وعلى قلة خير فالأول القوة، والقوى خلاف الضعيف، وأصل ذلك من القوى⁽¹⁾، والقوة ضد الضعف، والقوة هي الطاقة من الحبل وجمعها قوى⁽²⁾، والمقوى الذي أصحابه وإبله أقوياء، والمقوى الذي يقوى وتره إذا لم يجد أغارته فتراكبت قواه، ورجل شديد القوى أي شديد الخلق⁽³⁾، وأيضا ان القوة من القوى من قوى على الأمر وأطاقه، وقوى يقوى فهو قوى والجمع قوى، وجمع قوى أقوياء والاسم قوة⁽⁴⁾.



وأما الشق الثاني من مفهوم القوى البشرية، نجد إن لفظة البشرية أشتقت من بشر والبشر الخلق⁽⁵⁾ ويرى ابن منظور في معجمه اللغوي إن هذه اللفظة تعني ((...الخلق يقع على الانثى والذكر والواحد والاثنين والجمع لا يثنى ولا يجمع، يقال هي بشر وهو بشر وهما بشر وهم بشر، قال ابن سيده: البشر الانسان الواحد والجمع والمذكر والمؤنث في ذلك سواء، وقد يثنى، وفي التنزيل العزيز: أنؤمن لبشرين مثلنا، والجمع أبشار...))⁽⁶⁾، ويمكن لنا ان نستنتج ان معنى القوى البشرية في اللغة العربية تعطي معان من يمتاز بالقوى الخلقية او الجسدية التي يمتاز بها بعض البشر دون غيرهم وهو تباين اوجده الله تعالى لضرورات معينة كمراحل الحياة البشرية، كما جاء في قوله تعالى: {اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ} ⁽⁷⁾، أو مميزات لبعض الأقسام دون غيرهم من حيث القوة المادية كما في قوله تعالى: ﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا﴾ ⁽⁸⁾، وغير ذلك من المعان الكثيرة التي وردت في آيات الذكر الحكيم تتحدث في معنى القوة ودلالاتها الكثيرة⁽⁹⁾.

أما في الاصطلاح فلم نعثر على تعريف جامع وشامل لمعنى القوى البشرية، لكن ما تمكنا من الحصول عليه هو تعريف القوة التي عرفت بمعنى القدرة على التأثير في سلوك الآخرين فهي ((القدرة التي تمكن من السيطرة على الناس، ومن الضغط عليهم ورقابتهم، للحصول على طاعتهم والتدخل في حريتهم وتوجيه جهودهم الى نواح معينة))⁽¹⁰⁾، وأما تعريف القوى البشرية فقد عرفها جهاد تقي صادق بأنها: ((هي مجموعات بشرية ذات ثقافات مختلفة فهناك المجموعة العربية ذات الثقافة العربية، ثم مجموعات بشرية أخرى ذات ثقافات يونانية وبيزنطية وهندية وغيرها)⁽¹¹⁾، أما ما ورد في موقع ويكيبيديا في تعريف القوى البشرية فقد ذكر بإنها: تعني العمل أو الطاقة التي يتم أنتاجها من جسم الانسان، ويمكن أن يشير أيضاً إلى قوة (معدل العمل لكل وقت) للإنسان، تأتي القوة في المقام الاول من العضلات ، ولكن يتم إستخدام حرارة الجسم أيضاً للقيام بأعمال مثل تدفئة الملاجئ أو الطعام أو غيره من البشر⁽¹²⁾.

وبالمحصلة النهائية وبالجمع بين مجمل ما ذكر أنفاً يمكن لنا أن نضع تعريفاً شاملاً لمعنى القوى البشرية فيمكن أن نقول بأنها: نوع من أنواع القوى التي تنتج عن الجهد الانساني المبذول وتأتي بنتائج مختلفة ناتجة عن هذا الجهد البشري، منها فكرية كالأفكار والنظريات والآراء والقوانين أو مادية تنتج عن الجهد البشري المبذول في بناء المدن والعمارة والملبس وغيرها، وتتأثر هذه القوى بالمحيط الخارجي للدولة والذي يسمح بدخول النتائج الفكرية



والمادية المؤثرة سلبيًا وإيجابيًا، وكذلك بالبيئة الداخلية التي نشأت من خلالها هذه القوى وساهمت في تكوينها ماديًا وفكريًا.

المطلب الثاني. تطور مفهوم القوى البشرية:

تعود نشأة القوى البشرية إلى قدم الوجود الإنساني على هذه الأرض، وذلك لأن الله تعالى هيأ للإنسان هذه القوى ليتمكن من خلالها في إعمار الأرض ماديًا وفكريًا، قال تعالى في محكم كتابه: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾⁽¹³⁾، من هذا نستدل على أن النشاط الاقتصادي البشري ومنذ القدم تطور تدريجيًا بالاعتماد على القوى البشرية من أناس يعملون في الجمع والالتقاط لتوفير ما يكفيهم من غذاء، ثم تطوروا قليلًا ليزرعوا بعض المحاصيل، ومن ثم أصبح لديهم متسع من الوقت للتفكير وإعمال طاقة العقل، ومع تنامي الوفرة الغذائية ازدادت الكثافة السكانية وازداد استغلال الطاقات البشرية والحيوانية والطبيعية ومعها ظهر التنوع الاقتصادي وظهرت أشكال جديدة من استغلال الطاقة من أجل البناء الاقتصادي والحضاري⁽¹⁴⁾.

ولعقود طويلة اعتمد الإنسان على طاقته البشرية من أجل بناء الحضارة، حتى في عصور الحضارات الكبيرة مثل السومرية والفرعونية والإغريقية والرومانية ثم الإسلامية وما تلاها، فإن الطاقة البشرية المتمثلة بالأيدي العاملة من (العبيد) وغيرهم من فئات المجتمع، عملوا على بناء تلك الحضارات فشيدت المدن والقصور والسدود، وأقيمت القلاع والحصون، وبنيت الجيوش والاساطيل والسفن الحربية والتجارية التي مكنت الحضارات القديمة من بلوغ مستويات عالية من الرقي والتقدم المادي والحضاري⁽¹⁵⁾.

أما على صعيد التطور الفكري والأثر الذي تركته القوى البشرية على التطور الحضاري فكريًا فتشير بعض الدراسات إلى أن من أوائل المؤرخين والمفكرين الذين أهتموا بأثر القوة البشرية على البيئة وعلى الزمان والمكان هو المؤرخ اليوناني هيرودوت (ق 5 ق.م) والذي لقب بأبو التاريخ حيث نجد أنه وثق الأحداث التاريخية التي تحدث فيها عن عدد من المجتمعات والحضارات والامم بلغت المائتين، وذلك بدراسته لما كانت عليه من عادات وطقوس متباينة، فتمكن من كتابته تاريخه وفق الجانب الحضاري والثقافي وبين أثر البيئة والزمان والمكان في تلك المجتمعات، موجهًا أهتمامه الفلسفي التاريخي لأقوام الشرق⁽¹⁶⁾.



وبعد ذلك جاءت الكثير من كتابات المؤرخين والمفكرين والعلماء في حقبة مختلفة تتحدث عن تطور دور القوى البشرية في بناء الحضارات الانسانية المختلفة ولعل من ابرزهم أمير المؤمنين علي بن ابي طالب (ع) في صرحه الكبير نهج البلاغة، والذي وردت فيه العديد من النصوص التي تتحدث عن أهمية القوى البشرية ودور الفرد في صناعة الحضارة والتاريخ وضرورة الاهتمام به، ونقطف من ثماره قوله (ع): ((...وإنما عماد الدين وجماع المسلمين والعدة للأعداء، العامة من الامة، فليكن صغوك لهم وميلك معهم... وأعلم ان الرعية طبقات لا يصلح بعضها الا ببعض، ولا غنى ببعضها عن بعض، فمنها جنود الله، ومنها كتاب العامة والخاصة، ومنها قضاة العدل، ومنها عمال الإنصاف والرفق، ومنها أهل الجزية والخراج من أهل الذمة ومسلمة الناس، ومنها التجار وأهل الصناعات، ومنها الطبقة السفلى من ذوي الحاجة والمسكنة وكلاً قد سمي الله سهمه، ووضع على حده فريضته في كتابه أو سنة نبیه (ع)، عهداً منه عندنا محفوظاً...))⁽¹⁷⁾، وفي هذا النص من الدلالة على الاهتمام بالقوى البشرية بمختلف فئاتها بما يكفي عن التفصيل والشرح.

أما في العصر الحديث فقد ظهر العديد من المفكرين والمؤرخين الذين أهتموا بالقوى البشرية وضمنوها كلاً أو جزءاً في كتاباتهم وابعاثهم، ومن بينهم توماس كارليل 1881م، الذي أهتم بالأفراد الذين تركوا آثارهم التي خدمت الانسانية، من القادة والانبیاء او الفلاسفة او العلماء والفنانين، وعنده أن الحضارة هي من صنع هؤلاء الابطال الذين وضعوا بصماتهم وصنعوا تاريخ حضارة أممهم⁽¹⁸⁾، وكذلك فردريك نيتشه 1900م، الذي فسر التاريخ وفق نظرية القوة البشرية وأكد على ان القوة التي يملكها السادة ضد العبيد هي القوة المسيطرة في الحياة وهي التي تخلق احداث التاريخ⁽¹⁹⁾، وكذلك نجد أوزوالد شبنجلر 1936م فقد أكد هو الآخر على دور الفرد الفاعل وما يقدمه من ثقافات مختلفة تكون حضارة الامة⁽²⁰⁾، ثم جاء ارنولد توينبي 1975م، الذي أكد على حضارات الأمم نشأت بفعل الظروف الصعبة التي تعرضت لها الشعوب وإن الحضارة تنتقل من طور القوة الى الضعف ثم السقوط وإن سببه هو انعدام وجود المبدعين الذين ينهضون بحضارة الامة، وهو الذي يؤدي إلى تعرض الامم لغزو أجنبي مسيطر⁽²¹⁾.

ومن المفكرين العرب والمسلمين فقد طرح العديد منهم آراء وأفكار حول القوى البشرية العربية والاسلامية وأسباب تراجع دورها المادي والفكري، فقد علل ذلك رفاعة الطهطاوي 1873م بأن القوى البشرية العربية والاسلامية غاب عنها المبدعين وإنهم قد ركنوا إلى السكون والتكاسل تحت وطأة التخلف والإنقطاع عن التقدم البشري، وأما عبد الرحمن الكواكبي 1902م فعلى ضعف القوى البشرية وتراجع نتائجها العلمي والفكري الى الفوارق الطبقية وذلك بسبب



استبداد الطبقة الحاكمة التي قادت الامة الى السقوط والانحلال والجهل والتخلف⁽²²⁾، وبنفس النهج أو بما يختلف قليلاً جاءت كتابات أخرى لبعض المفكرين العرب والمسلمين من امثال نجيب عازوري 1916م، وفرح انطوان 1922م، وعبد العزيز الثعالبي 1944م، وغيرهم⁽²³⁾.

ووصل الفكر السياسي الى إيجاد نظرية توضح تأثير القوى البشرية ودورها الفاعل على الصعيد التاريخي والحضاري لكنها اعتنت بالفرد المؤثر باعتباره جزءاً من الجماعة أو الامة، من باب تأثير الجزء على الكل، وعرفت بنظرية (العامل الفردي البطولي) والتي طرحت الكثير من الابطال الفاعلين المؤثرين من أمثال البطل الديني والبطل القومي والبطل القائد وغيرهم بأعتبارهم افراداً مؤثرين في صناعة تاريخ اممهم وحضاراتهم ودولهم⁽²⁴⁾.

ومن البديهي القول أن المجموعة البشرية العربية كانت بمثابة القوة البشرية الطليعية التي أسهمت بدرجة كبيرة في تكوين الفكر السياسي العربي الإسلامي، فهي التي حملت الرسالة المقدسة الى غيرها من الأمم والشعوب، وهي التي حققت الابداع الفكري من خلال اغنائها لمجموعات الثقافات الأخرى والأغثناء من تلك المجموعات، وعبر تاريخنا العربي الإسلامي بقيت المجموعة البشرية العربية تحتل مكانتها المتقدمة لجملة أسباب منها:

1. اسبقيتها في تلقي الرسالة الإسلامية وحملها للغير.
2. لغتها العربية هي اللغة التي صاغ بها المفكرون المسلمون عرباً وغير عرب افكارهم وآرائهم ونظرياتهم.
3. عواصمها العربية هي المواطن التي تم فيها التفاعل الفكري بين مجموعات الثقافات المختلفة⁽²⁵⁾.

المبحث الثاني. اثر القوى البشرية في تأسيس النظريات السياسية الاسلامية:

تذهب بعض الآراء إلى القول بأن القوى البشرية التي لعبت دوراً هاماً في بناء الكيان الفكري العربي الإسلامي انما هي مجموعات بشرية متعددة الاصول القومية والعرقية وذات ثقافات مختلفة وديانات متعددة فمنها مجموعات ذات ثقافة يونانية وبيزنطية وفارسية وهندية وغيرها⁽²⁶⁾، وهذه المجموعات بحكم ما تملكه من رصيد معرفي وديني وفكري وبحكم تواجدها ضمن الرقعة الجغرافية للدولة العربية الإسلامية، أو وجود أتباعها ضمن المجتمع العربي الإسلامي وأختلاطهم بالعرب المسلمين نتيجة الفتوحات الإسلامية الشاملة والكبيرة لذا كانت تأثيراتها متعددة على الفكر السياسي العربي الإسلامي.

ومن أجل معرفة تأثير هذه القوى البشرية يجب أن نعلم ان الرقعة الجغرافية التي أمتدت عليها الدولة العربية الاسلامية منذ بداية نشأتها في شبه الجزيرة العربية وتحديداً في الحجاز، وهذه المنطقة تركز فيها العرب من القبائل



العَدَنَانِيَّة⁽²⁷⁾، والغالب على أبناء هذه القبائل هو طابع البداوة فهم كما وصفوا بأنهم أهل بيوت شعر وأبل ورحلة وغزو ولا يستقرون في مكان واحد، لأن معاشهم من رعي الابل او التجارة ولم تظهر لديهم ملامح الحضارة المدنية إلا في أوقات متأخرة وقبل ظهور الاسلام⁽²⁸⁾، مع تواجد لبعض اليهود في شمال المدينة المنورة⁽²⁹⁾، وبعد إن امتدت الدولة الإسلامية إلى اليمن التي كانت بها القبائل القحطانية⁽³⁰⁾ فضلاً عن النصارى الموجودين في نجران ومناطق أخرى من اليمن وباقي مدن الحجاز⁽³¹⁾، فهنا نجد ان للقوى البشرية في الرقعة الجغرافية قد تأثرت بثلاث عوامل هي تواجد ثلاث مجموعات بشرية متقاربة عرقياً لكنها متنافرة دينياً وتتبع ثلاث ديانات سماوية هي الإسلام واليهودية والنصرانية.

ثم بعد تقدم الفتوحات الإسلامية إلى العراق ومنها لبلاد فارس باعتبار إن مملكة الحيرة هي آخر ممالك العراق القديمة قبل دخول الإسلام، والتي تحالفت مع المملكة الساسانية في بلاد فارس⁽³²⁾، وهنا جاء تأثيران الأول قومي بدخول القومية الفارسية إلى الإسلام، والثاني ديني بتسرب بعض التعاليم والعادات والتقاليد من الديانة الزرادشتية، ورواجها بين بعض المسلمين من الأصول الفارسية، أما بعد أن تقدمت قوات المسلمين صوب بلاد الشام ومصر وبلاد المغرب العربي، فهنا أصدم المسلمين بمملكة الغساسنة وهي الاخرى كانت متحالفة مع الامبراطورية البيزنطية⁽³³⁾، والأخيرة فرضت سيطرتها السياسية والدينية على كل هذه المناطق لكن تمكن المسلمين من السيطرة عليها بعد سلسلة من المعارك والحروب⁽³⁴⁾، وفرضت الدولة العربية الإسلامية سيطرتها ونفوذها على هذه البلاد، لكنها هي الأخرى تركت أثراً على الفكر السياسي الإسلامي تمثل في بعدين قومي تمثل بدخول ذوي الأصول الرومية إلى الإسلام، والآخر ديني يتمثل بالديانة المسيحية التي أستمروا الكثير من أتباعها يتواجدون ضمن رقاع الدولة العربية الإسلامية المختلفة.

إن الواقع البشري والطبيعي له آثاره على تأسيس النظريات السياسية الإسلامية، وأهمها قبول الدمج بين السلطتين السياسية والدينية والذي كان معروفاً لدى العرب القدماء قبل الإسلام وبخاصة في اليمن، وقد أشار إلى ذلك أحد الباحثين بالقول: ((... وقد كشف علماء الآثار من خلال النقوش الحجرية الموجودة في المنطقة بأن ملوك قَتَبَانَ وسبأ قد اشتهروا بلقب مُكْرَبٍ ويحتمل بعض المحققين بأن كلمة مكرب في اللهجة الجنوبية تعني مقرب بلهجة أهل الشمال، وبناءً على هذا التقريب يحتمل المحققون بأن يكون لهؤلاء الملوك نوعاً من السلطة الدينية والسياسية الممزوجة والتي زال جانبها الروحي فيما بعد، ويبدو أنه كانت للناحية الروحية والسماوية أهمية خاصة في البدالية عند أهل الجنوب))⁽³⁵⁾.



من هنا نتبين أننا إذا سعينا إلى معرفة تأثيرات القوى البشرية في محيط البيئة العربية على الفكر السياسي العربي والإسلامي لابد إن نحيط بطبيعة توجهات هذه القوى من حيث أنتماءاتها العرقية والقومية وكذا الحال للديانات التي أعتنقها اتباعها منذ مئات السنين، لمعرفة أصل ذلك التأثير ثم بعدها نحكم على نتيجته سلباً كانت أم إيجاباً، والواقع يثبت إن تأثير هذه القوى البشرية العربية يعود لطبيعة الصراع والتنافس القديم بين هذه القوى حيث ((كان عرب مكة ومن حولها ومن جملتهم قريش الذين أصبحوا تجاراً فيما بعد يستخفون بمن هاجر من الجنوب ويحتقرونه وكانوا يعدون الزراعة وهي مهنة أهل الجنوب بأنها مهنة وضيعة وحقيرة، وعرب الجنوب كانوا من القحطانيين، بينما يعتبر الشماليون انفسهم من العرب العدنانيين، وبمجرد وصول المهاجرين من قريش وهم عرب عدنانيون الى مدينة العرب القحطانيين وهم الانصار كان يحتمل توقد نار الضغينة القديمة فيما بينهم، ولكي يوحد النبي p هاتين الفرقتين، عقد بينهم عقد الأخوة، وأصبح كل مهاجراً أخاً لرجل من المدينة...))⁽³⁶⁾.

وعوداً على بدء ونظراً لكثرة وتعدد النظريات السياسية الإسلامية التي افرزها سلسلة الصراعات والتنافس على تولي السلطة السياسية، سنتوقف عند نظريتين هما الأبرز في مجال الفكر السياسي الإسلامي وأثرهما باق إلى يومنا هذا، وهما نظرية النص أو الوصية والتي قال بها بني هاشم وهم أحد بطون قريش والذين كان منهم النبي محمد p ودعمهم فيها أتباعهم من الشيعة كقوة بشرية دافعت عن هذه النظرية، في المقابل كانت نظرية الخلافة أو الأستخلاف التي قالت بها قريش ومن تحالف معها من القبائل العربية كقوة بشرية، والتي جعلها بنو أمية ومن بعدهم بنو العباس الأساس في الشرعية السياسية التي قامت عليها سلطتهم، وبرروا بها حكمهم للدولة العربية الإسلامية.

إن أولى النظريات السياسية التي ظهرت منذ عهد النبي p والتي أرجعها بعض المؤرخين والمفكرين له، هي نظرية النص والوصية والتي أكدت على ان النبي محمد p قد نص وأوصى من بعده بالحكم للإمام علي وأولاده من بعده⁽³⁷⁾، ونادوا بأولويته بالخلافة بالنص والوصية واعتبروا الإمامة امتداداً للنبوة واحد اركان الدين⁽³⁸⁾، واستندوا في ذلك إلى مجموعة كبيرة من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية والروايات التاريخية، التي أستدلوا بها في أثبات نظريتهم وتبرير شرعيتهم السياسية⁽³⁹⁾، ونظرية النص والوصية القائمة على اساس التعيين الالهي وهي الأساس الفقهي - السياسي التي يؤمن بها الشيعة الإمامية وهم جزء كبير من العالم الإسلامي إلى يومنا هذا.

وتاريخياً كان سبب عدم تمكن القائلين بهذه النظرية من الوصول الى سدة الحكم وتولي السلطة السياسية للدولة الإسلامية ناتج عن ضعف القوة البشرية الداعمة لها، يروى اليعقوبي: ((... واجتمع جماعة إلى علي بن ابي



طالب يدعونه إلى البيعة له، فقال لهم: اعدوا عليّ محلّين الرؤوس، فلم يغد عليه إلا ثلاثة نفر⁽⁴⁰⁾، كما جاء على لسان الإمام عليّ ؓ حين رفض التدخل بالقوة للمطالبة بحقه في الحكم حيث ورد في إحدى خطبه: ((... فنظرت فإذا ليس لي معين إلا أهل بيتي فضننت بهم عن الموت، وأغضيت على القذى وشربت على الشجى، وصبرت على أخذ الكظم، وعلى أمر من طعم العلقم⁽⁴¹⁾)).

والسبب الآخر هو رفضه ؓ التدخل باستخدام القوة مخافة أن تحدث الفتنة بين المسلمين وعندها ينتهي الإسلام وتضيع جهود النبي ﷺ في أرساء الإسلام ونشره بين الناس كما جاء في خطبته الشقشقية قوله ؓ : ((...)) فسدت دونها ثوباً وطويت عنها كشحاً، وطفقت أرتئي بين أن أصول بيد جذاء، أو أصبر على طخية عمياء، يهرم فيها الكبير ويشيب فيها الصغير، ويكدح فيها مؤمن حتى يلقي ربه، فرأيت أن الصبر على هاتا أحجى...⁽⁴²⁾، كذلك ما أورده الشيخ المفيد ما قاله ؓ : ((... وأيم الله لولا مخافتي الفرقة بين المسلمين وإن يعود أكثرهم إلى الكفر ويذهب الدين لكنا قد غيرنا ذلك ما استطعنا...⁽⁴³⁾))، كما أن الدليل المادي على هذا التوجه لديه ؓ ما جرى من حوار بينه وبين أبي سفيان بن حرب حين حاول الأخير إثارة الفتنة واللجوء إلى نشب القتال داخل المدينة حيث ورد : ((...)) ثم قال أبو سفيان لعلي: ما بال هذا الأمر في أقلّ لحي من قريش؟ والله لئن شئت لأملأنها عليه خيلاً ورجلاً، فقال علي: يا أبا سفيان طالما عاديت الإسلام وأهله فلم تضره بذاك شيئاً...⁽⁴⁴⁾)).

لذلك فإن نظرية النص والوصية لم يكتب لها الظهور والانتشار إطلاقاً، على الواقع السياسي الحاكم في الدولة الإسلامية، لضعف القوى البشرية التي دعمت هذه النظرية والتي اقتصر دورها طيلة مدة العصر الراشدي على ممارسة دور المعارضة الإيجابية⁽⁴⁵⁾، ثم أنقلّت إلى دور المعارضة السياسية السلبية طيلة العصرين الأموي والعباسي⁽⁴⁶⁾، بل يمكن القول إنه حتى تولي أمير المؤمنين عليّ ؓ الخلافة سنة (35هـ) لم يكن وفق نظرية النص والوصية، بل كان وفق نظام الانتخاب الذي شاع في العصر الراشدي وتولدت له قاعدة جماهيرية كما سنشير إلى ذلك في سياق الحديث.

أما نظرية الإستخلاف (الخلافة) والتي آمن بها أهل السنة والجماعة وكان متكلموهم يعتقدون في درجات الخلفاء الأربعة الراشدين في الفضل كدرجاتهم في الترتيب بدءاً من أبي بكر وصولاً إلى الإمام علي بن أبي طالب ؓ، حيث يعتبرون الخلافة شوري بين المسلمين لأختيار الأصلح مع التمسك بأية الطاعة في نصب الخليفة كواجب على عاتق الأمة⁽⁴⁷⁾، هذه النظرية جاءت نتيجة صراع بعض القوى البشرية العربية لتتنافس فيما بينها ولتثبت أحقيتها بالحكم وتدخلت في وضع النظريات السياسية الإسلامية، وكما ورد آنفاً فإن القوتان البشريتان اللتان فرضتا



وجودهما في حيز الساحة السياسية الاسلامية هما المهاجرون من قريش ذوي الاصول العدنانية، والانصار وهم الاوس والخزرج ذوي الاصول القحطانية حيث ((يمكن لهاتين المجموعتين من المسلمين ان يبتوا في امر الحكومة، ويجب ان يكون الخليفة من بين هؤلاء، هكذا كان يعتقد الحاضرون في السقيفة وكانت كل فئة من هاتين الفئتين المهاجرين والانسار تعتبر نفسها احق بهذا المنصب))⁽⁴⁸⁾.

دار النزاع بين القوى البشرية العربية حول الحكم الاسلامي في سقيفة بني ساعدة⁽⁴⁹⁾، وكانت حجة المهاجرين في الوصول الى الحكم تقوم على اساس الانتماء القبلي لقريش بحكم أن الرسول محمد P منهم واتخذوها حجة شرعية لتفنيدها فقالوا: ((... لن تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش...))⁽⁵⁰⁾، وجاء في قول عمر بن الخطاب: ((... فمن ينازعنا سلطان محمد ونحن أولياؤه وعشيرته إلا مدل بباطل...))⁽⁵¹⁾، فهو تأكيد لتسيده قريش على حكم كل العرب دون غيرهم، وتكريس للطبقية القبلية في التأسيس لنظام إسلامي سياسي، لم يكن مقبولا عند بعض فقهاء المسلمين⁽⁵²⁾، وإما الانصار فكانت حجتهم تقوم على واقع الجهاد والدفاع الذي قاموا به الى جانب الرسول محمد P وإنهم ناصروه ومكنوا له الحماية من أجل نشر دعوته فقالوا نحن ((... أنصار الله وكتيبة الإسلام))⁽⁵³⁾، وفي رواية أخرى قالوا بأن لهم ((... السابقة في الدين وفضيلة الإسلام))⁽⁵⁴⁾.

وبعد مساجلات بين الطرفين تمكن المهاجرون من قريش من الوصول لدفة الحكم واقناع المعارضين لهم بطرق متعددة⁽⁵⁵⁾، وهذا الانتصار تحقق بفعل القوى البشرية القرشية من المهاجرين والذين ناصرتهم عوامل أخرى منها التنافس السياسي - القبلي داخل قبيلة الخزرج التي تزعمت الانصار في الحوارات التي دارت في سقيفة بني ساعدة⁽⁵⁶⁾، وكذلك مسارعة الأوس إلى مبايعة ابي بكر مخافة ان يكون فضل للخزرج عليهم في التقدم بالمبايعة لما كان بينهم من تنافس قبلي قبل الإسلام⁽⁵⁷⁾.

أستفاد المهاجرون من هذا التفكك والضعف والتنافس بين القوى البشرية المعارضة لهم في دعم موقفهم في الوصول للحكم، وبالفعل فقد أدى ذلك إلى ترجيح كفة القرشيين، وكذلك مناصرة بعض القبائل المحيطة بجوار المدينة وعلى رأسها قبيلة أسلم⁽⁵⁸⁾، والتي قال فيها عمر بن الخطاب ((ما هو إلا أن رأيت أسلم فأيقنت بالنصر))⁽⁵⁹⁾، ويعلق أحد الباحثين على طبيعة الصراع على السلطة في سقيفة بني ساعدة بالقول: ((إن الحوار الذي جرى بين الأنصار والمهاجرين إذن لا يعكس المنظور الديني في مسألة حسم قضية الخلافة التي أثّرت في السقيفة، ولا نجد في حوار الفرقاء في السقيفة ما يشير في حديث أي منهم إلى آيات من القرآن أو نصوص من



الحديث النبوي، وجرى الحديث حول اختيار الزعيم أو الأمير ومبايعتهما ضمن القيم العشائرية والموروث القبلي السائد...⁽⁶⁰⁾.

وهذا يثبت إن التنافس والصراع على السلطة بين القوى البشرية العربية -المهاجرين العدنانين والانصار القحطانيين- الموجودين في يثرب، هو الذي أفرز في النهاية لوصول القرشيون وعلى رأسهم أبو بكر التيمي القرشي لدفة الحكم سنة (11هـ) وهذا بدوره وظف لينتج نظرية الاستخلاف في تولي الحكم ووضع الشرط الأول لمن يتولى هذا المنصب بأن يكون قرشي النسب⁽⁶¹⁾، وهذا يثبت أنتصار القوى البشرية العربية وتحديداً من قريش العدنانية وفرضهم لنظرية سياسية استمرت لبعدهم قرون طويلة.

وقبيل وفاة أبي بكر عام (13هـ) واستمرار للسياسة القبلية التي ساهمت بها القوة البشرية القرشية في فرض سلطتها على الحكم الإسلامي، عمد أبو بكر بالعهد بالحكم من بعده لعمر بن الخطاب العدوي القرشي⁽⁶²⁾، ونتج عن ذلك نظرية جديدة دخلت في الفكر السياسي الإسلامي هي نظرية العهد أو الاستخلاف يقول الماوردي: ((وأما انعقاد الإمامة بعهد من قبله فهو مما انعقد الإجماع على جوازه ووقع الاتفاق على صحته لأمرين عمل المسلمون بهما ولم يتناكروهما، أحدهما: أن أبا بكر عهد بها إلى عمر فأثبت المسلمون إمامته بعهد))⁽⁶³⁾، وهذا يثبت أن القوى القرشية كقوة بشرية استمرت على نهجها في تحديد الحكم الإسلامي وفق فلسفتها وأهدافها في تحقيق سيادة قريش على العرب والمسلمين، وحصر الحكم بين أيديهم وهو يثبت دور القوى البشرية في التأسيس للنظريات الساسية الإسلامية⁽⁶⁴⁾.

وتكرر المشهد قبيل وفاة عمر بن الخطاب عام (23هـ) من جديد لكن بوضع طريقة جديدة في اختيار شخص الحاكم هدفت هي الأخرى إلى استمرار حكم قريش على المسلمين، وتأكيداً لسيطرة فرع خاص من القوة البشرية العربية على رسم السياسة الإسلامية وشكل النظام السياسي، فقد حدد ستة أشخاص من المهاجرين وكلهم من قريش ليتم اختيار أحدهم ليكون هو الحاكم من بعده⁽⁶⁵⁾، وهذا تكريس للنهج السابق واستمرار لفرض قوة بشرية محددة لسلطتها ونفوذها على نظام الحكم الإسلامي، وبالفعل فقد وصل للحكم عثمان بن عفان من بني أمية أحد بطون قريش⁽⁶⁶⁾، وهذه الطريقة في الحكم وضعت هي الأخرى نظرية جديدة شكلت ركيزة في الفكر السياسي الإسلامي عرفت بنظرية الشورى⁽⁶⁷⁾.

لكن حدث أنقلاب كبير في سياسية إدارة الدولة العربية الإسلامية في عهد عثمان بن عفان هو محاولة الفرع الأموي من قريش تكريس سياسة جديدة في الدولة الإسلامية قائم على تركيز السلطة بيدهم دون غيرهم من



القوى البشرية من قرشي أو من باقي القبائل العربية، وسعوا إلى ذلك بكل ما توفر لديهم من قوة ومن حيل سياسية، ولعل الرواية التي وردت على لسان أبي سفيان التي قالها عقب تولي عثمان بن عفان للحكم تنقل صورة أوضح وأدق قالها بمحضر جماعة بني أمية : ((...قال أفيكم أحد من غيركم ؟ وكان قد عمي، قالوا: لا، قال: يا بني أمية تلقفوها تلقف الكرة، فو الذي يحلف به أبو سفيان ما زلت ارجوها لكم ولتصيرن إلى صبيانكم وراثته...))⁽⁶⁸⁾.

وكجزء من تنفيذ هذه السياسة عمد عثمان بن عفان إلى عزل كل ولاية عمر بن الخطاب وعين بدلاً منهم عمالاً وولاة من أبناء عمه ومن أقاربه⁽⁶⁹⁾، وكان الذين اختارهم عثمان لإدارة البلاد الإسلامية أناس يفتقدون للتقوى المالية أو التقوى السياسية أو التقوى الدينية أو الثلاثة معاً⁽⁷⁰⁾، وبدء عثمان بن عفان في توزيع الأموال والغنائم التي ترد إليه من الفتوحات الإسلامية بتوزيعها عليهم دون غيرهم في سياسة تبذر المال العام ولدت لدى باقي المسلمين استياءً شديداً⁽⁷¹⁾، فروي عن الحوار الذي جرى بين مالك الأشتر زعيم قبيلة نخع إحدى قبائل همدان اليمانية، وبين وال الكوفة من قبل عثمان سعيد بن العاص، حيث قال الأخير بمحضر من وجوه أهل العراق: ((...إنما هذا السواد بستان لقریش، فقال له الأشتر وهو مالك بن الحارث النخعي: اتجعل ما إفاء الله علينا بظلال سيوفنا ومراكز رماحنا بستاناً لك ولقومك...))⁽⁷²⁾، وهذا يدل على خلق استقرائية طبقية جديدة في الإسلام تقوم على إن لبني أمية الحق ليس في حكم المسلمين فحسب بل أن يملكو مواردهم وبلدانهم وكل ما يملكون وتكريس لسياسة حكم فئة بشرية معينة دون غيرها.

بدأت باقي القوة البشرية العربية الإسلامية بالتحرك في مجال المعارضة السياسية، وأخذت تتكون لها أسباب عديدة تراكمت طيلة المدة التي أستمريت ما بين عامي (11-34 هـ) ثم جاءت أسباب قوية جداً في أواخر حكم عثمان بن عفان⁽⁷³⁾، مما دفع ذلك لتجتمع القوى البشرية العربية من الأمصار الإسلامية المحررة وبالذات من مصر والعراق واليمن، وجاءت للمدينة المنورة مركز الخلافة لتعلن تغيير نظام الحكم وعزل الحاكم أو قتله بأي صورة كانت⁽⁷⁴⁾.

كان للقوى البشرية العربية الإسلامية دوراً كبيراً في تطور إحداثها، في بدء نشوء الدولة الإسلامية سياسياً، وما ترتب عليها من آثار، فرجوعاً إلى الأنصار وموقفهم كقوة بشرية فاعلة على صعيد السياسة الإسلامية، فعلى الرغم من أنهم قد تنازلوا عن مطالباتهم بتولي الخلافة والحكم وفضلوا كسب رضى المهاجرين، لكن لا يوجد مبرر لانباءهم أن يغضوا الطرف عن توليهم إدارة بعض الأمصار الإسلامية مثل مصر والشام واليمن والعراق والتي بقيت



تحت حكم القوى البشرية القرشية العدنانية، مما أثار أستيائهم وأستياء باقي القبائل اليمانية القحطانية التي كانت تطالب بحقوقها⁽⁷⁵⁾.

ثم كان للروادف وهي تسمية أطلقت على المسلمين من أبناء القبائل العربية التي اسلمت بعد حركة الفتوحات الإسلامية والتي كان ينظر إلى أبنائها وكأنهم مسلمون من الدرجة الثانية⁽⁷⁶⁾، وقد شكل هؤلاء كقوى بشرية صاعدة في الوسط السياسي الإسلامي، فكثرتهم العددية وكذلك سوء أحوالهم المادية والمعنوية، وعدم مساواتهم مع باقي طبقات المجتمع الإسلامي⁽⁷⁷⁾، دفعهم لأن يكونوا عماد شرارة الثورة ضد نظام الخلافة والتي أنهت بمقتل عثمان بن عفان في عقر داره وفي مركز الخلافة بالمدينة المنورة ولم تشفع كل المحاولات التي سعت لأنقاذه⁽⁷⁸⁾.

هذا الاضطراب السياسي الذي عصف بالنظام السياسي الإسلامي المتمثل بالخلافة آنذاك، أثبت ضعف المنظومة السياسية الإسلامية التي وضع قواعدها آنذاك، وفق القوى البشرية العربية الإسلامية وبخاصة من قريش التي سعت جاهدة لأن تظل متسيدة على حكم العرب في الجاهلية والإسلام، لكن الأمر اختلف وأختلف موازين القوى وهنا بدت تلوح في الأفق علامات حكم جديد.

تشير الكثير من الروايات التاريخية إلى أن الثوار الذين دخلوا المدينة المنورة، سعوا لتنصيب حاكم يعيد إلى الأمور موازينها ونصابها، ويعدل عن السياسة السابقة قدر الأمكان⁽⁷⁹⁾، ورأوا إن الأنسب لذلك هو علي بن ابي طالب و ذلك لما يتمتع به من صفات هي الأقرب الى الإسلام الحقيقي من التواضع الى المساواة والعدالة والشجاعة والقوة والكرم الى غير ذلك من الصفات التي يتمتع بها المسلم الحقيقي⁽⁸⁰⁾، وبرأينا المتواضع نجد أن هنالك سبب آخر دفع الثوار إلى اختياره، وهي تيقنهم من سياسة علي و في إدارة الدولة وعدالته الشديدة سوف تحد الى حد كبير من جماح قريش التي فرضت قوتها البشرية وسطوتها على النظام السياسي الإسلامي، وإن قريش منعت من وصول علي و الى سدة الحكم ومنذ أيام السقيفة لأنها تعلم أن علي و سيسير بالسيرة العادلة والنهج الذي خطه النبي محمد و حتى وإن كان به ذهاب نفسه، ومما يعني أن قريش ستخسر كل نفوذها وسلطتها والبناء السياسي الذي بنته، وهذا سيتيح للقوى الجديدة من الوصول إلى الحكم ونيل حقوقهم التي أستيحت.

أما من جانب الإمام علي و الذي كان يرى أن حقه السياسي في الحكم وفق نظرية النص والوصية كما سبقت الإشارة إلى ذلك، لكن بعد سلسلة الأحداث التي مرت بالنظام السياسي الإسلامي تغيرت موازين القوى لصالح الإمام علي و في التمهيد لتطور نظرية النص والوصية، بحصولها على دعم قوي جداً بعد إنضمام القوى البشرية العربية المعارضة للحكم السابق، وبخاصة من قبائل اليمانية التي تقيم في العراق وكذلك كل فئات المجتمع التي



كانت رافضة للتمييز الطبقي والمجتمعي والاقتصادي والسياسي الذي مورس آنذاك⁽⁸¹⁾، لتكون داعماً رئيسياً لهذه النظرية وتحولها إلى مركز فقهي - سياسي لدى القوى البشرية الإسلامية التي عرفت بالشيعية⁽⁸²⁾.

وبعد ان فرغ أمير المؤمنين علي ٧ من أمر البيعة والتي تمت بغالبية المهاجرين والأنصار وباقي القوى البشرية العربية المتواجدة آنذاك (الثوار من الروادف)، وكانت بيعته تختلف عن بيعة الخلفاء الذين سبقوه لأنهم لم يتم اختيارهم بالشكل الذي أختير به، إذ بايعه المسلمون عامة ببيعة جماهيرية بإرادتهم ورغبتهم، ولم تكن تعييناً أو فرضاً من أحد⁽⁸³⁾، وهنا بزغت نظرية جديدة في تولي الحكم وفق المنظور السياسي الإسلامي، وهي نظرية الاختيار أو الانتخاب⁽⁸⁴⁾، وعلى الرغم من ان هذه النظرية لا تتلاءم مع نظرية النص والوصية التي يؤمن بها علي ٧ وذلك لإن الأخيرة تقوم على التعيين الإلهي لشخص الحاكم دينياً وسياسياً، وأما الانتخاب فتقوم على التعيين البشري بواسطة الأمة⁽⁸⁵⁾.

ويمكن لنا أن نستشف من إحدى النصوص المنقولة عن أمير المؤمنين علي ٧ سبب قبوله لهذه الطريقة في تولي الحكم مع إنها تخالف معتقده السياسي - الفقهي، حيث روي ان عبد الله بن عباس قال: ((دخلت على أمير المؤمنين ٧ بذي قار⁽⁸⁶⁾ وهو يخصف نعله فقال لي: ما قيمة هذا النعل؟ فقلت: لا قيمة لها، فقال ٧: والله لهي أحب إلي من أمرتكم، إلا أن أقيم حقاً أو أدفع باطلاً...))⁽⁸⁷⁾، وهذا النص يعطي دليل ناصع على ان هدف الإمام علي في توليه السلطة دائماً وابتداءً هو تحقيق العدالة بين المسلمين، وعدم السعي لفرض سياسات وإيجاد نظريات لتركيز السلطة بيد فئة قومية أو عرقية مهما كان دورها في الإسلام لإن الإسلام هو دين العدل والمساواة وليس دين التفضيل والمحاباة.

وبناءً على هذا عمل علي ٧ على تحقيق سياسته العادلة بين المسلمين، وفي سبيل ذلك عمد الى اتخاذ ثلاث خطوات جريئة: أولها أداري بتغيير الولاية على الأمصار الإسلامية⁽⁸⁸⁾، والثاني مالي وذلك بإلغاء سياسة التفضيل في العطاء⁽⁸⁹⁾، ولما عاتبه على ذلك بعض الصحابة أجاب ٧: ((... لو كان المال لي لسويت بينهم فكيف وإنما المال مال الله...))⁽⁹⁰⁾، وورد في موضع آخر قوله ٧: ((... وأما ما ذكرتما من أمر الأسوة فإن ذلك أمر لم أحكم فيه برأيي ولا وليته هوى مني، بل وجدت أنا وأنتما ما جاء به رسول الله ٧ قد فرغ منه فلم أحتج إليكما في ما فرغ الله من قسمه وأمضى فيه حكمه، فليس لكما والله عندي ولا لغيركما في هذا عتبي...))⁽⁹¹⁾، وكذلك قام إعادة أموال الصوافي لبيت المال التي قسمت على المقربين من الحاكم السابق من بني أمية⁽⁹²⁾، وقال في ذلك: ((والله لو وجدته قد تزوج به النساء وملك الإماء لرددته، فإن في العدل سعة، ومن ضاق عليه العدل فالجور عليه



أضيق⁽⁹³⁾، والثالث سياسي - عسكري وذلك بوقوفه بوجه كل حركات التمرد على الدولة الإسلامية وسياستها الجديدة⁽⁹⁴⁾.

لم تقبل قريش بذلك باعتبارها القوى البشرية المتسيدة على المشهد السياسي للدولة الإسلامية طيلة مدة الحكم السابقة، وبالذات الفرع الأموي الذين اعلنوا العداء من هذا التغيير الجذري في سياسة الدولة الإسلامية، ووجدوا فيه تهديداً لنظامهم الذي وضعوه سياسياً، وكذلك تهديد اقتصادي ومالي يهدد كل مكاسبهم التي حصلوا عليها، لذلك بدأت رياح الفتنة تلوح في الأفق وجاءت مصداق لحديث رسول الله ﷺ لعلي بن أبي طالب الذي روي بأكثر من مورد قوله: ((عن أبي سعيد الخدري قال: أمرنا رسول الله ﷺ بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين، قلت: يا رسول الله أمرتنا أن نقاتل هؤلاء فمع من نقاتل؟ قال: مع علي بن أبي طالب، معه يقتل عمار بن ياسر))⁽⁹⁵⁾ وروى ابن طاووس الحلي في تفسير معنى هذا الحديث فقال: ((... وقال النبي ﷺ لعلي بن أبي طالب: ستقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين من بعدي، فقاتل طلحة والزبير بعدما نكثا ببيعتهم، وقاتل معاوية وهم القاسطون أي الظالمون، وقاتل الخوارج وهم المارقون))⁽⁹⁶⁾ وكانت نتيجة ذلك هو ثلاث حروب دامية هي على التوالي الجمل، وصفين، والنهروان، الحربان الأولى والثانية كانت حرباً لتحقيق المصالح المالية والإدارية التي قامت بها قريش ورفضها أن يحط من مكانتها في كلاهما وتتساوان مع باقي المسلمين، على الرغم من أدعائهم الزائف بالمطالبة بئثار الخليفة المقتول عثمان بن عفان⁽⁹⁷⁾، لكنها بتعبير مختصر حرب المصالح الخاصة على المصالح العامة، أما الحرب الثالثة والأخيرة فكانت نتيجة حتمية لما آلت إليه نتائج الحرب الثانية صفين وقضية التحكيم الشهيرة⁽⁹⁸⁾.

هذه الحروب الثلاث كانت حروب بين القوى البشرية العربية التي سعت لتفرض سيطرتها على النظام السياسي الإسلامي وقاتلت لتثبت نظريتها السياسية بكل ما لديها من قوة، ففي الحرب الأولى الجمل كان قطب الرحى بين علي بن أبي طالب وأنصاره الذين كان جلهم من الأنصار من أهل المدينة، وكذلك القبائل العربية اليمنية المتواجدة في الكوفة، وكلاهما من عرب الجنوب القحطانيين⁽⁹⁹⁾، أما من قاتلهم فهم بني أمية من قريش وناصرتهم بعض القبائل المتواجدة في البصرة ولهم مصالح متوافقة⁽¹⁰⁰⁾، وفي الحرب الثانية بين أهل الشام بقيادة معاوية بن أبي سفيان الأموي، وبين أهل العراق بقيادة الخليفة الشرعي علي بن أبي طالب ﷺ كان قطبا الرحى بين عرب الجنوب من أهل العراق وجلهم من اليمنية وناصروا الخليفة للدفاع عن حقوقهم المغصوبة، ضد عرب الشمال من أهل الشام ومعهم بني أمية من قريش وهم أيضاً عدنانيين ينسبون إلى عرب الشمال، وقد ناصروا معاوية تحت سياسة الطاعة التي رسخها فيهم، وخداعه لهم بقضية المطالبة بدم الخليفة المقتول⁽¹⁰¹⁾، في حين كان يسعى لتحقيق مصالحه



الشخصية في تركيز الحكم لقريش عامة ولبنى أمية خاصة والعودة إلى فلسفة الحكم السابقة التي أسقطها تولي الحكم من قبل علي⁽¹⁰²⁾، هذا الصراع والتنافس يؤكد العودة للعداء القديم الجديد بين العرب الجنوبيين والشمال، أو بين القحطانيين والعنانيين الذين اراد كل قطب منهما أن يثبت وجه نظره ويسعى لوضع نظريته في الحكم في حيز التطبيق في الوجود السياسي الإسلامي.

إن النتائج الخطيرة لهذه الحروب قد جاءت لصالح عرب الشمال أو للعنانيين وبخاصة قريش وتحديداً بالخصوص بني أمية، إذ ما أن نجحت خطة الخوارج بأغتيال علي⁽¹⁰³⁾، حتى تجدد آمالهم بالعودة إلى نظامهم القديم في فرض السيطرة القرشية لكنها أصطبغت بصبغة جديدة، وهي صبغة الملوكية التي توارثت في بني أمية، مما يبشر ببزوغ نظرية جديدة في الفكر السياسي الإسلامي، أدخلت إليه عنوة أسوة بسابقتها.

تولى الإمام الحسن بن علي بن ابي طالب⁽¹⁰⁴⁾ الحكم بعد أستشهاد أبيه، وتم ذلك بالبيعة العامة التي حصل عليها من مجمل الأمصار الإسلامية ما عدا بلاد الشام ومصر اللتان كانتا خاضعتان لحكم معاوية بن ابي سفيان، لكن تطورات الأحداث السياسية والضعف الشديد الذي انتاب معسكر اهل العراق ومجمل القوى البشرية اليمانية ومن معها من باقي القبائل التي كانت تقول بولائها لعلي⁽¹⁰⁵⁾ بسبب الحروب الثلاث التي خاضتها والتي انهكت قواها المادية والمعنوية⁽¹⁰⁶⁾، وكذلك الدسائس والمكائد التي حاكها معاوية ومن معه ضد أهل العراق ونشره للفتنة بين صفوفهم⁽¹⁰⁷⁾، وصولاً إلى الخيانات السياسية التي قام بها بعض رؤساء العشائر والقبائل وقادة الجيش الذي أرسله الإمام الحسن⁽¹⁰⁸⁾ لقتال معاوية⁽¹⁰⁹⁾، هذه العوامل الثلاث بالإضافة إلى رغبة الإمام الحسن⁽¹¹⁰⁾ في الحفاظ على البقية من اتباعه والمخلصين له وأهل بيته من مخاطر الأباداة⁽¹¹¹⁾، هذا الاضطراب السياسي الذي كانت خاتمته محاولة اغتياله⁽¹¹²⁾ في داخل معسكره⁽¹¹³⁾ دفع بالإمام⁽¹¹⁴⁾ إلى أن يقبل بالصلح بشروط معينة⁽¹¹⁵⁾، لكن ما إن تسلم معاوية الحكم حتى أعلن تراجعاً عن هذه الشروط ونقضها من جانبه نقضاً قال فيه: ((...إلا وإني كنت منيت الحسن أشياء وأعطيته أشياء وجميعها تحت قدمي لا أفي بشيء منها له...))⁽¹¹⁶⁾، وأردف ذلك بقوله مخاطباً أهل العراق: ((...إني والله ما قاتلتكم لتصلوا ولا لتصوموا ولا لتحجوا ولا لتزكوا، إنكم لتفعلون ذلك، ولكني قاتلتكم لأتأمر عليكم وقد اعطاني الله ذلك وانتم به كارهون...))⁽¹¹⁷⁾، قال هذا في معسكر النخيلة قرب الكوفة مركز وعاصمة الخلافة في زمن علي⁽¹¹⁸⁾ والتي كانت مركز قوة العرب الجنوبيين القحطانيين، وكانت هذه السياسة آيذاناً ببداية دكتاتورية إسلامية جديدة.



وبعد أن توطد الحكم لمعاوية بن أبي سفيان للدولة الإسلامية أقتبس نظرية سياسية في الحكم وأدخالها في نظام الخلافة وهي نظرية الوراثة في الحكم، والتي اقتبسها من الحضارتين البيزنطية والساسانية لكن بدل من أن يخلف ملك ملكاً آخر، جعلها خليفة يخلف خليفة، وهذا في سياسة هدفت لتكريس الحكم في بني أمية كفرع من قريش العدنانية في إعادة صبغة الدولة الإسلامية بالصبغة السياسية - القبلية التي سبقت حكم الإمام علي وولده الحسن (ع)، وذلك بأعادة فرض سيطرة قريش كقوة بشرية على كل مفاصل الدولة المهمة والإساسية، مع التأكيد على فرض سيطرة الأمويين على النظام السياسي الإسلامي.

وكان الأثر البالغ الملموس بالتأثر بالنظم الادارية البيزنطية والساسانية ومنها اتخاذ مظاهر الابهة والفخامة، وقد عمل معاوية على هذا الجانب منذ أن كان والياً على الشام في حكم عمر بن الخطاب، حيث تشير إحدى الروايات التي أوردها ابن عبد ربه الأندلسي حيث يقول: ((أن عمر بن الخطاب قدم الشام على حمارٍ ومعه عبد الرحمن بن عوف على حمار فتلقاهما معاوية في موكب نبيل ... فقال: يا معاوية انت صاحب الموكب آنفاً مع ما بلغني من وقوف ذوي الحاجات ببابك؟ قال: نعم يا أمير المؤمنين، قال: ولم ذلك؟ قال: لأننا في بلادٍ لا يتمتع فيها من جواسيس العدو، فلا بد لهم مما يرهبهم من هيبة السلطان، فإن أمرتني بذلك أقمت عليه، وإن نهيتني عنه انتهيت قال: لئن كان الذي قلت حقاً فإنه رأي أريب، ولئن كان باطلاً فإنها خدعة أديب...))⁽¹¹²⁾.

هذه الرواية وأن نمقت ببعض الألفاظ لتعطي دلالة على الرغبة في حماية البلاد وتمكين هيبتها لكنها تدل دلالة رسمية على تأثر مؤسس الدولة الاموية وبشكل كبير بالميراث السياسي للامبراطورية الرومية البيزنطية، وإنه عمل جاهداً لتكون إمارته نسخة طبق الأصل من سياسة هذه الدولة فعمل بأكثر من ذلك فأخذ في بناء القصور وادخل فيها نظام البلاط، وزينها بالكثير من الفرش والسجاد الفاخر وجعلها تعج بالخدم والجواري والعبيد⁽¹¹³⁾، بل وأبعد من ذلك فقد اتخذ نظم ووظائف أمنية وإدارية لم تكن معروفة لدى العرب منها وظيفة الحاجب والسياف والجلاد والحرس وهذه الوظائف لم تكن معروفة لدى العرب بل كانت سائدة لدى الامبراطوريتين البيزنطية والفارسية كذلك نظام الدواوين الذي استمر كما هو عليه الحال عندما كان الحكم للروم والفرس⁽¹¹⁴⁾.

هذه الأمور تدل دلالة فعلية على قيام معاوية بن ابي سفيان بأستساخ التجربة السياسية البيزنطية والفارسية في شكل النظام السياسي، ونقلها وإدخالها إلى النظام السياسي الإسلامي، فعمد إلى جعل نظام الحكم وراثياً في بني أمية بأن أخذ البيعة لولده يزيد بن معاوية ليحكم من بعده⁽¹¹⁵⁾، ضارباً بعرض الحائط كل النظريات السياسية السابقة التي منعت من الحكم الوراثي، فأبتدع نظام ولاية العهد⁽¹¹⁶⁾، والذي أصبح لقباً رسمياً لمن يعهد إليه بالخلافة، وهذا



النظام لم يكن لها سبق في العهد النبوي أو الراشدي، وهذا يبرز التأثيرات البيزنطية والساسانية على نظام حكم الأمويين⁽¹¹⁷⁾.

إن إقرار نظام ولاية العهد أحدث تغييراً كبيراً ومفاجئاً وتحولاً سياسياً خطيراً على شكل النظام السياسي الإسلامي، فتحول إلى نظام ملكي وراثي أستبدادي، وهذا الأمر قد واجه معارضة كبيرة جداً من بعض الصحابة وأبنائهم، قال في ذلك الصحابي سعيد بن المسيب معترضاً: ((فعل الله بمعاوية وفعل، فإنه أول من أعاد هذا الأمر ملكاً، وكان معاوية يقول: أنا أول الملوك))⁽¹¹⁸⁾، واعترض عبد الرحمن بن أبي بكر على فعل معاوية بتوليته ابنه ولاية العهد فقال ((سنة هرقل وقيصر))⁽¹¹⁹⁾، وروى السيوطي أن سفيان الثوري سئل: ((...إن بني أمية يزعمون أن الخلافة فيهم، قال: كذب بنو الزرقاء، بل هم ملوك من أشد الملوك، وأول الملوك معاوية))⁽¹²⁰⁾، وغيرها الكثير من النصوص الأخرى في ذات المعنى⁽¹²¹⁾، ومن ذلك نتبين أن معاوية كان متأثر ومقلداً لنظام حكم البيزنطيين ونهج نهجا جديداً بأن أصبح الخليفة من حيث نفوذ أسرته ومن حيث مكانته الشخصية ملكاً في الحقيقة وإن لم يكن لفظ الملك لقبه الرسمي⁽¹²²⁾، وهذا يثبت تأثر معاوية بالفكر السياسي لدى الحضارات المجاورة، كما إنه أستغل هذا الفكر في تحقيق أهدافه القبلية في حصر الحكم بيد أسرته وفي أبنائه وقال معاوية في ذلك: ((... إنه لم يبق إلا ابني وابناؤهم، فأبني أحب إلي من أبنائهم))⁽¹²³⁾.

نظرية ولاية العهد ونظام الحكم الوراثي لم يكن نهجاً سياسياً حاكماً على المسلمين طيلة العهدين النبوي والراشدي، ولذلك فإن تطبيقه من قبل الأمويين كقوة بشرية فرضت سلطتها وقوتها وسخرت موارد الدولة الإسلامية المادية والمعنوية في تحقيق غايتها في الحكم الوراثي داخل أسرتها⁽¹²⁴⁾، وبلور هذا فكرة المعارضة السياسية الإسلامية وأنضج موقفها المعارض وبشدة من نظام ولاية العهد وجرت ثورات عديدة هزت النظام السياسي الأموي⁽¹²⁵⁾.

أستمر النظام الوراثي في الحكم من خلال ولاية العهد التي بدأت بالعهد لشخص واحد في الفرع السفيفاني من الأمويين، ثم أخذ يعهد إلى اثنين من ولاية العهد في الفرع المرواني من الأمويين وأستمر طيلة حكم الأمويين للدولة الإسلامية والتي أستمرت من عام (41 - 132 هـ)⁽¹²⁶⁾، ومن بعدهم أنتقل هذا النظام الوراثي إلى العباسيين فطبّقوه وأضافوا عليه بأن عهدوا لأثنين من ولاية العهد ثم ثلاثة، واستمر هذا النظام طيلة حكمهم للدولة العباسية من عام (132 - 656 هـ)⁽¹²⁷⁾، ثم سار على هذا النهج الكثير من الأسر الحاكمة على بعض الأقاليم التي انفصلت عن جسد الدولة الإسلامية وأسست إمارات مستقلة وحكمت بشكل وراثي في الأندلس وإفريقيا وبلاد ما وراء



النهر⁽¹²⁸⁾، وصولاً إلى العثمانيين الذين حكموا أغلب الدول العربية والإسلامية، حتى أوائل القرن العشرين الذي يعد آخر حكم بنظام سياسي إسلامي سار على النهج الوراثي وعلنوا أنفسهم خلفاء وحكام للعالم الإسلامي، وانتهى هذا الحكم بإعلان مصطفى أتاتورك إنهاء حكم الخلافة العثمانية عام 1924م⁽¹²⁹⁾، كما إن بعض الإمارات العربية في الخليج العربي والممالك العربية كالمملكة الأردنية والمغربية وغيرهما، ما زالت إلى هذا اليوم تعمل بنظام الحكم الوراثي وتسير بمبدأ ولاية العهد⁽¹³⁰⁾.

واستكمالاً لسلسلة النظريات التي تفرعت عن نظرية الخلافة أو الإستخلاف، ظهرت إلى الوجود نظرية جديدة هي نظرية الحق الألهي⁽¹³¹⁾، وهي الأخرى دخيلة على الفكر السياسي الإسلامي حيث جاءت نتيجة تأثر حكام بني أمية وبني العباس بالنظريات السياسية السائدة عند الفرس، فمثلاً قال اردشير بن بابك مؤسس الامبراطورية الساسانية مخاطباً الفرس في اول تتويجه: ((... استخلفني على عبادته وبلاده لأتدارك امر الدين والملك وهما أخوان توأمان...))⁽¹³²⁾، مما يدل على الربط بين السياسة والدين وهدفهم ان يظهروا للناس انهم زعماء دينيون لا يمكن ان يحاسبهم أحد على اي فعل يبدر منهم⁽¹³³⁾، وبالفعل نجد مشابهاً لهذا التوجه السياسي في العصر الأموي حيث ادعوا انهم استحقوا الحكم وان الله تعالى هو من اختارهم للحكم والخلافة والملك وانهم يحكمون بإرادته ويتصرفون بمشيئته⁽¹³⁴⁾، ودلت على ذلك العديد من النصوص التي صدرت عنهم منها ما قاله معاوية : ((...الأرض لله وأنا خليفة الله فما أخذت فلي وما تركته للناس فبفضل مني))⁽¹³⁵⁾، وفي رواية إن المهدي العباسي انتهر رجلاً قال في مجلسه عن الوليد بن يزيد انه كان زنديقاً فقال له : ((...مه خلافة الله عنده أجل من أن يجعلها في زنديق))⁽¹³⁶⁾، وفي العصر العباسي عملوا هم بنفس النهج تكريساً لحكمهم ومنعاً لأن يعترض عليهم أحد فأعتمدوا على هذه النظرية وظهرت نصوص من خطبهم تدل على ذلك منها ما قاله أب جعفر المنصور: ((ايها الناس إنما أنا سلطان الله في أرضه أسوسكم بتوقيقه وتسديده وتأييده، وحارسه على ماله اعمل فيه بمشيئته وإرادته، وأعطيه بإذنه فقد جعلني الله عليه قفلاً اذا شاء ان يفتحني لاعطائكم وقسم ارزاقكم، وغذا شاء ان يقفلني عليها اقلني...))⁽¹³⁷⁾، فهنا نجد أن تبني نظرية الحكم الألهي المقدس ذات الاصل الفارسي البيزنطي، كان الهدف منه تكريس الحكم لدى جهة معينة، ومنع المعارضة لحكم الخليفة او الحاكم، واضحى كل من ينوي شق عصا الطاعة ضد الخليفة هو مارق وخارج عن الدين يحكم عليه بالكفر ويستحل قتله ونهب امواله⁽¹³⁸⁾.

ومما سبق يتأكد لنا أن الامويين والعباسيين قد ساروا بنفس النهج في تكريس النظام السياسي لخدمة مصالحهم وجعل الملك والخلافة خاصة بهم دون غيرهم، وسخروا لذلك كل موارد الدولة الإسلامية، ويلاحظ من كل



ما سبق أن هذه النظريات السياسية انما وضعت من اجل تثبيت حكمهم، ولذلك فهي نظريات وضعية لا تمت للإسلام بصلة، قامت بجهود قوى بشرية معينة عملت على تحقيق الاهداف الخاصة بها والدليل على ذلك أنها مهدت لإن يحكم الامويين قرابة القرن وحكم العباسيون قرابة الخمسة قرون.

المبحث الثالث. أثر القوى البشرية في آليات اختيار الحاكم:

نتج عن النظريات السياسية الإسلامية التي سبق الحديث عنها، آليات محددة لأختيار الحاكم، وهنا فإن القوى البشرية العربية الإسلامية لم تكتفي بتحديد النظريات السياسية التي حددت شكل النظام السياسي بعد وفاة الرسول محمد p بل حددت ايضا شكل آليات اختيار الحاكم وكيفية وصوله للسلطة، وهنا نجد أن نظرية النص أو الوصية نتج عنها آلية التعيين وحق الله تعالى في الأختيار، واتخذت من البيعة وسيلة لتحقيق الشرعية السياسية، وأما نظرية الخلافة أو الأستخلاف فقد نتج عنها ثلاث آليات جاءت خلال مراحل التطور والتكوين التي مرت بها هذه النظرية وهي : الانتخاب، ثم العهد، فالشورى، وقد حصل تحديث على آلية العهد او ما عرف في العصرين الاموي والعباسي (بولاية العهد) حيث جرى ادخال نظام الوراثة فيه وحصر الحكم في الأسرة المتولية للسلطة ومنع أنتقال الحكم إلى غيرها.

ومن خلال ما ذكر نتبين إن نظرية النص والوصية التي قال بها الشيعة الإمامية، نتج عنها آلية محددة لأختيار الحاكم وهي (التعيين)، إذ يتضمن هذا الخيار عملية تعيين الحاكم الفعلي الذي يتولى هو أختيار وتعيين باقي السلطات⁽¹³⁹⁾، ولا يوجد خلاف بين المسلمين قديماً وحديثاً حول التعيين الإلهي للأنبياء والرسل، وإن كان هناك خلاف حول وظائف الرسالة أو النبوة، ومدى اتساعها لإدارة الدولة إلا أن القائلين بشمول السياسة لوظائف الرسالة يجعلون من التعيين الإلهي طريقاً أوجد انطلاقةً من ربوبية الله تعالى وهيمنته المطلقة على الوجود⁽¹⁴⁰⁾.

ولهذا فإن آلية التعيين طبقاً لهذه النظرية هو تعيين إلهي مباشر، وإن أئمة أهل البيت v ومن بعدهم فقهاء ومتمكلي مدرسة الشيعة يرون إن السلطتين السياسية والدينية لا يمكن أن تتمثل إلا في الشخص المنزه من الخطأ والزلل وهو الإمام المعصوم⁽¹⁴¹⁾، ابتداءً من النبي محمد p والأئمة الاثني عشر v من بعده انتهاءً بالإمام المهدي v ⁽¹⁴²⁾، ويرى احد الباحثين إنه نتيجة لإنقطاع الوحي فإن خيار التعيين الإلهي يواجه مشكلة معرفية تتمثل في انقطاع واسطة الاخبار والتبليغ الإلهي التي عرفت بختم النبوة، لكن إن أنقطاع الوحي لا يعني توقف نظرية النص، إذ ذهب هذه المدرسة إن الإمداد الإلهي للرسالة نص على مجموعة من الأشخاص يتولون الإمامة الدينية والسياسية، وهو ما يعرف بالنص على الإمامة⁽¹⁴³⁾.



ولكن الجواب على ذلك هو إن هذه المدرسة ونظريتها وآليتها في اختيار الحاكم القائم على التعيين وإن قد وقعت في إشكالية معرفية أخرى تمثلت في الفراغ الحاصل في القيادة الدينية والسياسية في نهاية من تم تعيينهم كأئمة للأمة الإسلامية، وذلك بسبب غيبة الإمام الثاني عشر، ويشير أحد الباحثين إلى إنه تم الخروج من هذه الإشكالية بالقول: ((...إن نواب الإمام المهدي ٥ في غيبته الصغرى وهم السفراء الأربعة، ويليهم فقهاء الإمامية وهم العلماء المجتهدون الأمناء على شرع الله المبين الذين لا يحكمون إلا بما يريد الله تعالى))⁽¹⁴⁴⁾، فهم من يتولى القيادة الدينية والسياسية للأمة، وكان دليلهم في ذلك ما ورد من قول الإمام جعفر بن محمد الصادق ٥ : ((...فأما من كان من الفقهاء صائناً نفسه حافظاً لدينه مخالفاً لهواه مطيعاً لأمر مولاه فللعوام أن يقلدوه...))⁽¹⁴⁵⁾، ومن ثم فإن قيادة الأمة سياسياً ودينياً قد عهدت مهمتها إلى الفقهاء والمراجع الذين يتولون طيلة مدة الغيبة حتى ظهور الإمام المهدي ٥ وفق رؤيتها السياسية - الدينية .

أما آلية التعيين التي اتخذتها نظرية الخلافة والتي قالت بها مدرسة أهل السنة والجماعة فقد اتخذت من الانتخاب (الشورى) آلية للأختيار، وقالت بحق الأمة في اختيار الحاكم وتعيينه، وأكدت على حصر اختيار الحاكم بالشورى وأضافت إليها البيعة فرعاً مترتباً على الشورى، لأن البيعة هو إعلان الموافقة على الاختيار والالتزام بخط الحاكم⁽¹⁴⁶⁾ ، واستمدت هذه المدرسة مقبوليتها من مؤتمر السقيفة الذي شهد أنتخاب ابي بكر الصديق للحكم بعد وفاة الرسول ٥ من قبل مجموعة من الأشخاص الذين تشاوروا فيما بينهم وحضروا هذا المؤتمر⁽¹⁴⁷⁾، فهذا دليل على أن آلية اختيار الحاكم كانت بأنتخاب شخص ابي بكر ليتولى الحكم.

ثم قبيل وفاة ابي بكر عهد بالحكم من بعده لعمر بن الخطاب وقد أشار إلى ذلك في خطبته السياسية بعد أن تمت بيعته فقال: ((...ما أنا إلا رجل منكم ولولا أني كرهت إن أرد أمر خليفة رسول الله لما تقلدت أمركم...))⁽¹⁴⁸⁾، وقد انبثق عن هذه الشرعية السياسية آلية أخرى اعتمدت كأساس من قبل مؤلفي الأحكام السلطانية للوصول إلى الخلافة والحكم وهي آلية العهد⁽¹⁴⁹⁾ ، كما قال الماوردي: ((وأما انعقاد الإمامة بعهد من قبله فهو مما انعقد الإجماع على جوازه ووقع الاتفاق على صحته لأمرين عمل المسلمون بهما ولم يتناكروهما، احدهما : إن أبا بكر عهد بها إلى عمر فاثبت المسلمون إمامته بعهد...))⁽¹⁵⁰⁾.

وأيضاً قبيل وفاة عمر بن الخطاب وضع شرعية سياسية التي سنّها ومهد بها لمن يتولى الحكم والخلافة وفق ما يسمى بالشورى والتي تولى بها عثمان بن عفان الحكم⁽¹⁵¹⁾، وهي الأخرى أستند إليها مؤرخي الأحكام السلطانية في التأكيد على استخدام الشورى الذي تم فيها كآلية لاختيار الحاكم، ووضعوا تسمية لمن تشاوروا فيها



تحت مسمى (أهل الحل والعقد)، قال فيها الماوردي: ((والإمامة تتعقد من وجهين: أحدهما باختيار أهل العقد والحل، والثاني بعهد من الإمام من قبل، فأما انعقادها باختيار أهل الحل والعقد فقد اختلف العلماء في عدد من تتعقد به الإمامة منهم على مذاهب شتى...))⁽¹⁵²⁾، أي بمعنى أن آلية الشورى لم تكن لتحقيق دون وجود مشاورين يقومون بها وهم الذين اخذ يطلق عليهم بأهل الحل والعقد.

ويرى احد الباحثين في مسألة أهل الحل والعقد ودورها كقوى بشرية مؤثرة في تكوين الفكر السياسي الإسلامي ووضع آليات الحكم بالقول: ((... والأغرب تأسيس جماعة وهمية هي أهل الحل والعقد، وهي جماعة يصنعها الحاكم ليظهر أنه يأخذ برأي علماء الأمة، أو أهل حلها وعقدها، وهؤلاء أهل الحل والعقد كما أخذوا مكانهم أعطوا تأييدهم، فلا نعلم أن أهلاً للحل والعقد قد أزاحوا حاكماً ظالماً أو حتى نقوده، وإنهم مجرد مرايا يرى فيها السلطان نفسه، ينطق ويقول، يحكم ويقتل، لا سلطان لأحد عليه...))⁽¹⁵³⁾.

ان الاعتماد على آلية الشورى كأساس لاختيار الحاكم، وعلاوة على ذلك لا نجد في النصوص الأصولية (القرآن والسنة) ما يشير بشكل صريح إلى كون الشورى مبدءاً تشريعياً صريحاً لاختيار الخليفة، كما إن نص الآية (وامرهم شورى بينهم)⁽¹⁵⁴⁾، جاء في سياق الحديث عن سلوك المؤمنين وأخلاقيتهم، ويخلو من الدلالة على كونه نصاً خاصاً بنظام الحكم⁽¹⁵⁵⁾، ولذلك أشار المفكر السيد محمد باقر الصدر بالقول: ((...نستطيع بسهولة أن ندرك ان النبي لم يمارس عملية التوعية على نظام الشورى وتفصيله التشريعية ومفاهيمه الفكرية، لأن هذه العملية لو كانت قد انجزت، لكان من الطبيعي أن تتعكس وتتجسد في الأحاديث الماثورة عن النبي ﷺ وفي ذهنية الأمة...))⁽¹⁵⁶⁾، كما أن الواقع التاريخي يثبت لنا أن آلية الشورى في اختيار الحاكم لم تمارس إلا في الممارسة التي تمت لأختيار عثمان بن عفان وفق ما وضعه عمر بن الخطاب من آلية لأختياره، كما مر بنا، ثم ما أن قتل عثمان حتى عاد الى الظهور آلية الانتخاب بأنتخاب علي بن أبي طالب للحكم ثم ظهرت نظرية الحكم الوراثي وولاية العهد.

ورسخت الدولة الملوكية التي أسس لها معاوية بن أبي سفيان منذ تأسيس الدولة الأموية عام (41هـ) وسار على ذات النهج في من حكم من بعده كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ولترسيخ فكرة الملوكية الوراثية في الحكم أتبع هؤلاء الحكام جملة من الوسائل والاساليب والآليات التي ترسخ في منظومة العقل السياسي العربي والإسلامي هذا النهج، وكان الاعتماد على الفقهاء بالدرجة الأساس في التأسيس لهذا النهج، فمثلاً في جانب طاعة الحاكم وتحريم الخروج عليه، نجد بعض الفقهاء ومنهم ابو هريرة عملوا على ترسيخ فكرة إن الحاكم لا يحاسب لأن سلطته مستمدة من قول الله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ))⁽¹⁵⁷⁾ فقال فيها: ((... لما



نزلت هذه الآية أمرنا بطاعة الأئمة وطاعتهم من طاعة الله وعصيانهم من عصيان الله⁽¹⁵⁸⁾، وهلم جراً لفقهاء آخرين أستندوا في ذات الاتجاه ظهوروا في العصر العباسي برروا لحكم السلطان الجائر، منهم الغزالي والقلعي والطروشوي وغيرهم ركنوا إلى المنطق الخاطيء في تفسير القرآن الكريم دعماً لتبرير الحكم المستبد والمطلق⁽¹⁵⁹⁾، ونسوا أن المقصود في هذه الآية المباركة هو طاعة امرأ الحق لا أمرأ الجور كما أكد ذلك الزمخشري في تفسيره⁽¹⁶⁰⁾، وكذلك عمدوا للجوء إلى الأحاديث النبوية الضعيفة والموضوعة لدعم منظومة التأسيس الفقهي لمشروع سلطة الحاكم السياسية، فمثلاً أستندوا إلى حديث منقول عن حذيفة بن اليمان نصه: ((... يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهادي ولا يستتون بسنتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان أنس، قلت كيف أصنع يا رسول الله إذا أدركت ذلك، قال: تسمع وتطيع الأمير وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فأسمع وأطع⁽¹⁶¹⁾)).

وتأسيساً على ما سبق نجد الفقهاء من مدرسة الخلافة قد وضعوا فتاويهم في خدمة هذا النهج واثبات السلطة الملوكية لمدرسة الخلافة، فأكد أحمد ابن حنبل الذي قال في مسنده بوجوب السمع والطاعة لأمير المؤمنين البر والفاجر ومن ولي الخلافة واجتمع الناس عليه، ومن تغلب عليهم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين⁽¹⁶²⁾، وكذلك جاءت آراء أبو حامد الغزالي الذي أكد هو الآخر في وجوب طاعة الحكام وتحريم الخروج عليهم تحت حجة الخوف على بيضة الإسلام من الفتن والاضطرابات وقال في ذلك: ((إن نظام الدين لا يحصل إلا بنظام الدنيا، ونظام الدنيا لا يحصل إلا بإمام مطاع⁽¹⁶³⁾))، ووفق ذات النهج سار ابن تيمية الذي وصف الحكام بأنهم نواب الله على عباده ووكلاء العباد على نفوسهم، وأوجب الطاعة للحكام وإن أخذوا البيعة قسراً⁽¹⁶⁴⁾.

ما من شك في أن إضفاء الطابع الديني على نظرية طاعة ولي الأمر والصبر عليه حتى وإن كان ظالماً ومستبداً ومنتهكاً لحقوق الناس وناهباً لأموالهم، يعتبر سبباً رئيساً في تعطيل المجتمع السياسي الإسلامي، وتأسيس ثقافة استسلامية تعود جذورها إلى معتقدات المذهب الملوكي، وبرزها عقيدة الجبر والقدر التي صاغها الفقهاء المؤسسون للمذهب الملوكي في العهد الأموي بعد تحول الخلافة إلى نظام ملوكي وراثي أستبدادي بهدف تخدير الناس ودفعهم للرضوخ والخضوع للاستبداد.



الخاتمة:

بعد الانتهاء من وضع هذه الدراسة وفق المباحث التي مرت بنا يمكن لنا ان نضع خلاصة وجملته من الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت لها هذه الدراسة:

1. يمكن ان تعرف القوى البشرية بأنها: نوع من أنواع القوى التي تنتج عن الجهد الانساني المبذول وتأتي بنتائج مختلفة ناتجة عن هذا الجهد البشري، منها فكرية كالأفكار والنظريات والآراء والقوانين أو مادية تنتج عن الجهد البشري المبذول في بناء المدن والعمارة والملبس وغيرها، وتتأثر هذه القوى بالمحيط الخارجي للدولة والذي يسمح بدخول النتائج الفكرية والمادية المؤثرة سلبيًا وإيجابيًا، وكذلك بالبيئة الداخلية التي نشأت من خلالها هذه القوى وساهمت في تكوينها ماديًا وفكريًا.
2. أن المجموعة البشرية العربية كانت بمثابة القوة البشرية الطليعية التي أسهمت بدرجة كبيرة في تكوين الفكر السياسي العربي الإسلامي، فهي التي حملت الرسالة المقدسة الى غيرها من الأمم والشعوب وهي التي حققت الابداع الفكري من خلال اغنائها لمجموعات الثقافات الأخرى، والأغتناء من تلك المجموعات.
3. كان ابرز النظريات التي ظهرت في الفكر السياسي الإسلامي، هي نظريتي النص والوصية والتي دعمتها وأيدتها القوى البشرية العربية والتي تعرف بالشيعة، ونظرية الخلافة أو الاستخلاف والتي دعمتها وتبنتها اهل السنة والجماعة كجماعة بشرية وقوى مؤثرة في الفكر السياسي الاسلامي وهاتان النظريتان وقواهما البشرية ما زالتا الى يومنا الحاضر تدخل في سلسلة من الصراعات الفكرية والسياسية لاثبات صحة نظريتهما .
4. في ميدان التطبيق السياسي الإسلامي فازت نظرية الخلافة أو الاستخلاف بالحظ الأكبر في حكم الدولة الإسلامية ، وهو بذلك انتصار للقوى البشرية العربية التي دعمتها وعلى رأسها قريش وباقي القبائل العدنانية، وقد تمكنت هذه القوى البشرية من وضع أسس وقواعد لنظريتها تضمن بقاء الحكم في قواها البشرية دون غيرها فنجدها تمكنت من حصر الحكم لدى القبائل والبطون القرشية ومنذ العصر الراشدي ومروراً بالعصر الأموي وإلى نهاية العصر العباسي.
5. على الرغم من أن نظرية النص والوصية لم يصل داعموها الى سدة الحكم إلا في فترات متباعدة في التاريخ الإسلامي، إلا إن قواها البشرية العربية الداعمة لها شكلت الثقل الأكبر للمعارضة السياسية ضد نظام الخلافة، ونادت في كثير من الأوقات بالمطالبة إلى الرجوع للقواعد الأساسية للحكم الإسلامية التي انحرف عن جادتها أتباع نظرية الخلافة وتحولهم للنظام الملوكي الوراثي وظهور الحكم الاستبدادي الدكتاتوري .



6. تأثرت القوة البشرية وبخاصة من الأمويين والعباسيين بنظام الحكم الموجود لدى الحضارات المجاورة وبخاصة نظام الحكم البيزنطي والفارسي مما مهد لتحويلهم نظام الخلافة من نظام قائم على الشورى والانتخاب، إلى نظام قائم على ولاية العهد والتوريث وحصر الحكم في افراد اسرة معينة، مما مهد لظهور الدكتاتورية والاستبداد في الحكم وجر الكثير من ويلات الحروب والفتن والأضطرابات الداخلية التي عصفت بالعالم الإسلامي منذ ذلك الحين وإلى يومنا هذا.
7. تحول النظام السياسي الإسلامي من نظام سياسي - ديني قائم على تطبيق تعاليم الله تعالى إلى نظام الخلافة القائم على الغلبة والقهر وشرعيتها أجبار المسلمين على تقديم البيعة طوعاً أو كرهاً.
8. محاولة شرعنة الحكم بالغلبة، فمنذ ان فرض زعماء قريش دولة الغلبة بعد وفاة النبي محمد ﷺ وإلى يومنا هذا يحاول فقهاء الخلافة شرعنة عملهم في حكم الدولة الإسلامية، فقالوا أن الشرعية تتحقق للخليفة بمجرد ان يبايعه شخص آخر.

هوامش البحث

-
- (1) ابن زكريا، أحمد بن فارس ت395هـ: مقاييس اللغة (دار الفكر، بيروت، 1979م)، ج5، ص36-37.
- (2) الرازي، محمد بن ابي بكر بن عبد القادر ت666هـ: مختار الصحاح (ط1، دار الفكر، الأردن، 2007م)، ص254.
- (3) ابن زكريا، مقاييس اللغة، ج5، ص37.
- (4) الطريحي، فخر الدين: مجمع البحرين (تح: أحمد الحسيني، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، 2007م)، ج1، ص217.
- (5) الرازي، مختار الصحاح، ص32.
- (6) ابن منظور، محمد بن مكرم المصري ت711هـ: لسان العرب (دار صادر، بيروت، د.ت)، ج4، ص59-60.
- (7) سورة الروم: آية 54.
- (8) سورة التوبة: آية 69.
- (9) ينظر الايات الكريمة: سورة الانفال: آية 60؛ سورة هود: آية 52 آية 80؛ سورة النحل: آية 92؛ سورة الكهف: آية 39؛ سورة النمل: آية 33؛ سورة القصص: آية 78؛ سورة الروم: آية 9 آية 54؛ سورة فاطر: آية 44؛ وسورة غافر: آية 21 آية 82؛ سورة فصلت: آية 15؛ سورة محمد: آية 13؛ سورة التكوين: آية 20؛ سورة الطارق: آية 10؛ سورة البقرة: آية 63 آية 93 آية 165؛ سورة الاعراف: آية 145؛ سورة الكهف: آية 95؛ سورة مريم: آية 12؛ سورة القصص آية 76.
- (10) الحضرمي، عمر: الدولة الصغيرة القدرة والدور (مجلة المنارة للبحوث والدراسات، ع4، مج19، 2013م)، ص51.



- (11) صادق، د. جهاد تقي، الفكر السياسي العربي الاسلامي دراسة في ابرز الاتجاهات الفكرية (ط1، د.مط، بغداد، 1993م)، ص32.
- (12) القوة البشرية ، مقال منشور في موقع ويكيبيديا على الرابط، ar.m.wikipedia.org تاريخ الزيارة 2023/6/4.
- (13) سورة الروم : آية 9.
- (14) الكرمي، عبد الرزاق، التطور الاقتصادي البشري، (ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م)، ص213.
- (15) م.ن، ص213-214.
- (16) المخزومي، عادل، مدخل إلى فلسفة التاريخ (ط1، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، القاهرة، 2010م)، ص66.
- (17) الإمام علي بن ابي طالب ت 40 هـ، نهج البلاغة (جمع: الشريف الرضي، شرح: محمد عبده، تخريج: حسين الاعلمي، ط2، شركة الاعلامي للمطبوعات، بيروت، 2011م)، ج3، ص574-578.
- (18) عادل المخزومي، مدخل الى فلسفة التاريخ، ص104.
- (19) م.ن ، ص105.
- (20) م.ن ، ص105.
- (21) م.ن، ص106.
- (22) م.ن، ص107-108.
- (23) م.ن ، ص108-109.
- (24) ينظر: بليخانوف، دور الفرد في التاريخ، (ترجمة: أحسان سركييس، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، 1974م)، ص3-117؛ عادل المخزومي، مدخل الى فلسفة التاريخ، ص117-122.
- (25) جهاد تقي صادق، الفكر السياسي العربي الإسلامي، ص22.
- (26) م.ن، ص22.
- (27) وهي القبائل التي تنتسب الى معد بن عدنان ويرجعون إلى إسماعيل بن إبراهيم الخليل، ويتفرعون من نزار وقضاعة وقنص وأياد وغيرهم، لمزيد من التفاصيل ينظر: ابن الكلبي، هشام بن محمد بن السائب ت 204هـ، جمهرة النسب (تحقيق محمود فردوس العظم، ط2، دار البيضة العربية، دمشق، د.ت)، ج1، ص2 فما بعدها؛ الزبيدي، ابو عبد الله المصعب بن عبد الله بن بن المصعب ت 236هـ: نسب قريش (تحقيق: ليفي بروفنسال، ط3، دار المعارف، القاهرة، د.ت)، ج1، ص3 فما بعدها؛ علي، جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، (ط2، ساعدت جامعة بغداد على نشره، د.م، 1993م)، ج1، ص392 فما بعدها.
- (28) ينظر: جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج1، ص385.
- (29) لمزيد من التفاصيل ينظر ما ذكره د. جواد علي، المفصل في تاريخ العرب، ج1، ص629-661، الفصل السادس عشر عن العرب والعبرانيين.
- (30) وهي القبائل اليمانية التي تنتسب إلى قحطان وهي قبائل متعددة من ابرزها الأزدي ومنهم الانصار من الأوس والخزرج، وخثعم، ولخم ومنهم المناذرة حكام الحيرة في العراق، وجذام، وآل جفنة ملوك الغساسنة في الشام، وجرهم، وهمدان، وكندة ومنهم ملوك



- كندة في وسط الجزيرة العربية وغيرهم، ينظر: ابن حزم، ابي محمد علي بن سعيد بن حزم الاندلسي ت 456هـ، جمهرة انساب العرب (تحقيق: ليفي بروفنسال، دار المعارف، مصر، 1948م)، ص310 فما بعدها.
- (31) ورد ذكر نصارى نجران ومحاولة إحراقهم من قبل أحد ملوك اليمن القديم بقوله تعالى: {قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ * النَّارِ ذَاتِ الْوُفُودِ} سورة البروج، آية 3-4، وفي وفد نصارى نجران حين قدموا على النبي محمد وجرى معهم الحديث المباحلة نزل قول الله تعالى: {قَمَضَ حَاجُّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ} سورة آل عمران، آية 61.
- (32) ينظر: جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام، ج3، ص155-315؛ الجميلي، رشيد، تاريخ العرب في الجاهلية وعصر الدعوة الإسلامية (ط1، ساعدت جامعة بغداد على نشره، بيروت، 1972م)، ص133-154.
- (33) ينظر: جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام، ج3، ص387-538؛ رشيد الجميلي، تاريخ العرب في الجاهلية وعصر الدعوة الإسلامية، ص124-132.
- (34) ينظر: الحجى، بندر محمد سعد، الفتوحات الإسلامية في عصر الخلفاء الراشدين دراسة تاريخية إحصائية، (مجلة جامعة ام القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 77، مج 1، يونيو 2019م)، ص607-654؛
- (35) جعفر شهيدى، تاريخ الإسلام التحليلي، ص11.
- (36) شهيدى، جعفر، تاريخ الاسلام التحليلي، ص74.
- (37) ينظر: ابن حزم، ابي محمد علي بن سعيد بن حزم الاندلسي ت 456هـ، الفصل في الملل والاهواء والنحل (تحقيق: محمد ابراهيم نصر واخر، ط2، دار الجيل، بيروت، 1996م)، ج4، ص156؛ الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم بن ابي بكر ت548هـ، الملل والنحل، (تحقيق: عبد الامير علي مهنا، ط3، دار المعرفة، بيروت، 1993م)، ج1، ص169.
- (38) ينظر: النوبختي، الحسن بن موسى ت ق 3هـ، فرق الشيعة، (تحقيق: عبد المنعم الحنفي، ط1، دار الرشد، القاهرة، 1992م)، ص105.
- (39) ينظر: الزبيدي، قيصر عبد الكريم جاسم، القوة القدسية وأثرها في الفكر السياسي الإسلامي القرآن الكريم انموذجاً (مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد 70، 2023م)، ج1، ص143-147؛ الزبيدي، قيصر عبد الكريم جاسم، القوة القدسية وأثرها في الفكر السياسي الإسلامي السنة النبوية انموذجاً، (مجلة نبينا، السنة 3، العدد 5، 2023م)، مج 3، ص79-119.
- (40) اليعقوبي، أحمد بن اسحاق بن جعفر البغدادي ت 292هـ، تاريخ اليعقوبي، (تعليق: خليل المنصور، ط1، منشورات دار الزهراء، قم المقدسة، 1429هـ)، ج2، ص85.
- (41) الإمام علي بن ابي طالب، نهج البلاغة، ج1، ص89.
- (42) م.ن، ج1، ص51.
- (43) المفيد، محمد بن محمد بن النعمان البغدادي ت 413هـ، الارشاد لمعرفة حجج الله على العباد، (ط1، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت، 2008م)، ص164.



- (44) الطبري، حمد بن جرير ت 310هـ، تاريخ الأمم والملوك، (ط1، دار الأميرة للطباعة والنشر، بيروت، 2010م)، ج2، ص219؛ ولمزيد من التفاصيل ينظر: علي بن طاووس، علي بن موسى بن جعفر الحسني ت 664هـ، التشريف بالمنن في التعريف بالفتن، (ط1، مطبعة نشاط، أصفهان، 1416هـ)، ص390؛ البلاذري، احمد بن يحيى بن جابر ت 279هـ، انساب الاشراف، (تحقيق: سهيل زكار وآخر، ط1، دار الفكر، بيروت، 1996م)، ج2، ص271؛ اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص85؛ ابن الاثير، ابو الحسن علي بن محمد الجزري ت 630هـ، الكامل في التاريخ، (تحقيق: عبد الله القاضي، ط4، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006م)، ج2، ص189.
- (45) ينظر: الزبيدي، قيصر عبد الكريم جاسم، المعارضة العلوية في روايات علماء الحلة التاريخية، (ط1، منشورات مركز العلامة الحلي، العتبة الحسينية المقدسة، كربلاء المقدسة، 2023م)، ص229-357.
- (46) م.ن، ص361-482.
- (47) سليمان، حسن سيد، اثر القرآن الكريم على الفكر السياسي الإسلامي، (المؤتمر العالمي للقرآن الكريم ودوره في بناء الحضارة الإنسانية، جامعة افريقيا العالمية، السودان، 2011م)، ص256.
- (48) شهيد، تاريخ الاسلام التحليلي، ص121.
- (49) ينظر: الهاللي، سليم بن قيس ت 76هـ، كتاب سليم الهاللي (تحقيق: محمد باقر الانصاري، ط2، دار الحوراء، بيروت، 2009م)، ص138-160؛ ابن هشام، عبد الملك بن هشام المصري ت 218هـ، السيرة النبوية، (صححه: ناجي ابراهيم سويد، شركة الارقم، بيروت، د.ت)، ج4، ص842-845؛ اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص83-86.
- (50) ابن هشام، السيرة النبوية، ج4، ص844؛ الطبري، تاريخ، ج2، ص217-218.
- (51) الطبرسي، احمد بن علي بن ابي طالب ت 6 هـ، الاحتجاج، (ط1، دار الدين القيم، بيروت، د.ت)، ج1، ص72.
- (52) اعترض ابو يعلي القاضي على تأكيد الشرط القرشي وما روي فيه من روايات فقال: ((... ورووا في ذلك أخبار فلولاً أن الإمامة واجبة لما ساءت تلك المحاور والمناظرة عليها، ولقائل قائل: ليست بواجبة لا في قريش ولا في غيرهم، وطريق وجوبها السمع لا العقل، لما ذكرناه في غير هذا الموضع، وأن العقل لا يعلم به فرض شيء ولا اباحته، ولا تحليل شيء ولا تحريمه))، محمد بن الحسين ت 458هـ، الأحكام السلطانية (صححه: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت 2000م)، ص19.
- (53) ابن هشام، السيرة النبوية، ج4، ص843.
- (54) ابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم ت 276هـ، الإمامة والسياسة (تحقيق: علي شيري، ط1، دار الاضواء، بيروت، 1990م)، ج1، ص22.
- (55) لمزيد من التفاصيل ينظر: ابن هشام، السيرة النبوية، ج4، ص842-845؛ ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، ج1، ص21-28؛ الطبري، تاريخ، ج2، ص217-223؛ جعفر شهيد، تاريخ الإسلام التحليلي، ص121-126.
- (56) كان هنالك تنافس ونزاع على السيادة بين سعد بن عباد وهو آنذاك كبير الخزرج وسيدها، وابن عمه بشير بن سعد وكان يعد من سادات الخزرج أيضا ينظر: ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، ج1، ص25-26؛ اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص83-84؛ الطبري، تاريخ، ج2، ص225.



- (57) ينظر: ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، ج1، ص26؛ الطبري، تاريخ، ج2، ص225-226.
- (58) لمزيد من التفاصيل عن دور قبيلة أسلم في مناصرة الخليفة الأول في الوصول إلى الحكم، ينظر: الطبري، تاريخ، ج2، ص226؛ علي أبو الخير، الأكثرية والإجماع، ص82-85.
- (59) الطبري، تاريخ، ج2، ص226.
- (60) علي أبو الخير، الأكثرية والإجماع، ص67.
- (61) ينظر: الماوردي، علي بن محمد ت 450هـ، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، (دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت) ص6-7؛ أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص20.
- (62) ذكر اليعقوبي: ((واعتل أبو بكر في جمادى الآخرة سنة 13 فلما اشتدت به العلة عهد إلى عمر بن الخطاب فأمر عثمان إن يكتب عهده وكتب: بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد أبو بكر خليفة رسول الله إلى المؤمنين والمسلمين: سلام عليكم فأني أحمد إليكم الله أما بعد فأني قد استعملت عليكم عمر بن الخطاب فاسمعوا وأطيعوا واني ما ألوتمكم نصحاً والسلام))، تاريخ، ج2، ص93، والذي يلاحظ في هذا النص إنه أعتمد على التعيين الشخصي بشكل مبطن أظهر للعلن بصورة العهد والذي حمل صيغة الألزام فدلالة النص تبين بأنه أمر المسلمين بالسمع والطاعة فليس هو مجرد ترشيح بل هو إلزام وتنصيب شخص بعينه دون غيره.
- (63) الأحكام السلطانية، ص11؛ وينظر: أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص25.
- (64) يقول علي أبو الخير: ((وبالتالي نجد ان الخليفة الأول قد اوصى بالخلافة إلى عمر بن الخطاب حسب وجهة نظره واجتهاده، دون ان يشير إلى نص ديني وآية قرآنية لتثبيت موقفه في صحة تلك الوصية واستحقاق الخليفة الثاني للمنصب من منظور ديني (...))، الأكثرية والإجماع، ص69-70.
- (65) ينظر: الطبري، تاريخ، ج2، ص64-65.
- (66) الطبري، تاريخ، ج2، ص65.
- (67) ينظر: الماوردي، الأحكام السلطانية، ص11؛ أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص25.
- (68) المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين ت346هـ، مروج الذهب ومعادن الجوهر (تحقيق: عبد الأمير مهنا، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 2000م)، ج2، ص365.
- (69) ينظر: ابن خياط، خليفة بن خياط العصفري ت 240هـ، تاريخ خليفة بن خياط، (تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر بيروت، 1993م)، ص133؛ اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص123؛ الطبري، تاريخ، ج3، ص166؛ المسعودي، مروج الذهب، ج2، ص352.
- (70) جعفر شهيد، تاريخ الإسلام التحليلي، ص159.
- (71) ينظر: اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص115-117.
- (72) ينظر: المسعودي، مروج الذهب، ج2، ص354؛ ابن الأثير، الكامل، ج2، ص512.
- (73) ينظر: ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، ج1، ص50-52؛ اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص115-121؛ المسعودي، مروج الذهب، ج2، ص352-361.



- (74) ينظر: ابن خياط، تاريخ، ص124؛ المسعودي، مروج الذهب، ج2، ص361.
- (75) جعفر شهيدى، تاريخ الإسلام التحليلي، ص160.
- (76) ينظر: حسن، ابراهيم حسن، تاريخ الإسلام (دار الجيل، بيروت، 2010م)، ج1، ص431-433؛ يونس، عمار محمد، روادف الكوفة ودورهم بالاحداث السياسية في القرن الأول الهجري، (ط1، منشورات الدار المنهجية للنشر والتوزيع، بيروت، د.ت)، ص22 فما بعدها؛ الزبيدي، قيصر عبد الكريم جاسم، التأسيس الفكري للتعامل مع السلطان الجائر عند أئمة أهل البيت دراسة تاريخية (اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2019م)، ص177-178.
- (77) ينظر: حسن ابراهيم حسن، تاريخ الإسلام، ج1، ص431-433؛ عمار محمد يونس، روادف الكوفة، ص22 فما بعدها؛ قيصر عبد الكريم الزبيدي، التأسيس الفكري، ص177-178.
- (78) ينظر: ابن خياط، تاريخ، ص124-133؛ ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، ج1، ص52-65؛ اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص121-122؛ الطبري، تاريخ، ج3، ص135-152؛ المسعودي، مروج الذهب، ج2، ص361-365.
- (79) ينظر: ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، ج1، ص65-70؛ اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص123-124؛ الطبري، تاريخ، ج3، ص169-177؛ المسعودي، مروج الذهب، ج2، ص366-373.
- (80) ينظر: ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري ت 230هـ، الطبقات الكبرى، (تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م)، ج3، ص13-21؛ البخاري، محمد بن اسماعيل بن ابراهيم ت 256هـ، صحيح البخاري، (ط1، دار صادر، بيروت، د.ت)، ص654-655؛ ابن شهر آشوب، محمد بن علي المازندراني ت 588هـ، مناقب آل ابي طالب (ط1، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 2009م)، ج2، ص424-469؛ الاربلي، علي بن عيسى بن ابي الفتح ت 693هـ، كشف الغمة في معرفة الأئمة (ط1، منشورات دار المرتضى، بيروت، 2006م)، ج2، ص5-59.
- (81) ينظر: جعفر شهيدى، تاريخ الإسلام التحليلي، ص119-170؛ كيلة، سلامة، الإسلام في سياقه التاريخي، (ط1، التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 2012م)، ص21-53؛ علي ابو الخير، الأكثرية والاجماع، ص63-132؛ الزبيدي، التأسيس الفكري، ص176-179.
- (82) لمزيد من التفاصيل ينظر: النوبختي، فرق الشيعة، ص105؛ ابن حزم، الفصل في الملل، ج4، ص156؛ الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص169.
- (83) الشرهاني، حسين علي، التغير في السياسة المالية للدولة الإسلامية في خلافة الإمام علي بن ابي طالب، (ط1، دار تموز، دمشق، 2013م)، ص67.
- (84) وهي أن يختار أهل الحل والعقد من ينتخب للإمامة أكثرهم فضلاً واكملهم شروطاً ومن يسرع الناس إلى طاعته ولا يتوقفون عن بيعته، وانعقدت ببيعته له الإمامة فلزم كافة الأمة الدخول في بيعته والانقياد لطاعته، ينظر: الماوردي، الأحكام السلطانية، ص7-8؛ القاضي ابو يعلى، الأحكام السلطانية، ص24.
- (85) ينظر: الخزعلي، أمل هندي والربيعي، خليل مخيف، الفكر السياسي الإسلامي، (منشورات دار السنهوري، بيروت، 2019م)، ص94-106.



- (86) ذي قار ماء لبكر بن وائل قريب من الكوفة بينها وبين واسط، وهو قريب من البصرة، ينظر: الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي ت626هـ، معجم البلدان، (ط1، دار صادر، بيروت، د.ت) ج4، ص293.
- (87) الإمام علي بن ابي طالب، نهج البلاغة، ج1، ص103.
- (88) ينظر: ابن خياط، تاريخ، ص151؛ اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص124؛ الطبري، تاريخ، ج3، ص177؛ حسين علي الشرهاني، التغير في السياسة المالية، ص253-310.
- (89) ينظر: اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص127؛ المسعودي، مروج الذهب، ج2، ص370؛ حسين علي الشرهاني، التغير في السياسة المالية، ص66-73؛ الزبيدي، التأسيس الفكري، ص193-199.
- (90) نهج البلاغة، ج2، ص272.
- (91) م.ن، ج2، ص437.
- (92) ينظر: اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص123-124؛ المسعودي، مروج الذهب، ج2، ص370؛ حسين علي الشرهاني، التغير في السياسة المالية، ص66-73؛ الزبيدي، التأسيس الفكري، ص193-199.
- (93) نهج البلاغة، ج1، ص67.
- (94) ينظر: ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، ج1، ص70-170؛ اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص125-134؛ الطبري، تاريخ، ج3، ص184-294؛ المسعودي، مروج الذهب، ج3، ص374-426.
- (95) ينظر: الخوارزمي، الموفق بن أحمد بن محمد المكي ت568هـ، المناقب، (تحقيق: مالك المحمودي، ط2، منشورات مؤسسة النشر الاسلامي، قم المقدسة، 1411هـ)، ص190.
- (96) علي بن موسى بن جعفر الحسني ت664هـ، طاووس الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف، (تحقيق: علي عاشور، ط1، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت، 1999م)، ج1، ص149.
- (97) كان السبب الرئيسي لقيام حرب الجمل هو رغبة طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام في تولي الحكم والأمانة على بعض البلدان الإسلامية، فلما رفض ان يوليهم الإمام علي خرجا عليه ونكثا بيعته وحدثت معركة الجمل في البصرة سنة (35هـ)، ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج3، ص29-30؛ ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، ج1، ص70-71؛ اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص125-127؛ المسعودي، مروج الذهب، ج3، ص374-389؛ ابن شدقم، ضامر بن شدقم بن علي المدني ت1082هـ، وقعة الجمل، (تحقيق: تحسين الموسوي، ك1، مطبعة محمد، ايران، 1420هـ)، ص20 فما بعدها؛ أما سبب حرب صفين فهو رغبة معاوية في البقاء على حكم بلاد الشام وطعمه بالخلافة والحكم، لذا رفض بيعته الإمام علي والدخول فيما دخل به جماعة المسلمين من مبايعته وطاعته فدارت حرب صفين عام 37هـ، ينظر: المنقري، نصر بن مزاحم ت212هـ، وقعة صفين، (تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، 1990م)، ص3 فما بعدها؛ ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، ج1، ص87-113؛ اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص127-132؛ المسعودي، مروج الذهب، ج3، ص392-421.
- (98) ينظر: ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، ج1، ص87؛ اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص127-132؛ المسعودي، مروج الذهب، ج3، ص392-421.



- (99) ينظر: ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، ج1، ص73-99؛ اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص125-127؛ الطبري، تاريخ، ج3، ص179-231؛ المسعودي، مروج الذهب، ج2، ص374-389؛ جعفر شهيدى، تاريخ الإسلام التحليلي، ص173-174.
- (100) ينظر: ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، ج1، ص73-99؛ اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص125-127؛ الطبري، تاريخ، ج3، ص179-231؛ المسعودي، مروج الذهب، ج2، ص374-389؛ جعفر شهيدى، تاريخ الإسلام التحليلي، ص173-174.
- (101) ينظر: المنقري، وقعة صفين، ص3 فما بعدها؛ ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، ج1، ص87-113؛ اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص127-132؛ المسعودي، مروج الذهب، ج3، ص392-421؛ جعفر شهيدى، تاريخ الإسلام التحليلي، ص191.
- (102) ينظر: علي ابو الخير، الأثرية والإجماع، ص141-148؛ جعفر شهيدى، تاريخ الإسلام التحليلي، ص209-214.
- (103) ينظر: ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، ج1، ص179-183؛ اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص147-148؛ المسعودي، مروج الذهب، ج2، ص430-434.
- (104) ينظر: علي ابو الخير، الأثرية والإجماع، ص248-258؛ جعفر شهيدى، تاريخ الإسلام التحليلي، ص201-206؛ الزبيدي، المعارضة العلوية، ص340-346.
- (105) ينظر: اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص149؛ الإصفهاني، ابو الفرج علي بن الحسين ت 356هـ، مقاتل الطالبين، (تحقيق: احمد صقر، ط1، منشورات دار الزهراء، قم المقدسة، 2007م)، ص62-63؛ المفيد، الأرشاد، ص263؛ الزبيدي، المعارضة العلوية، ص341-342.
- (106) ينظر: اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص149؛ المفيد، الأرشاد، ص236-238؛ الزبيدي، المعارضة العلوية، ص342-346؛ علي ابو الخير، الاثرية والاجماع، ص250.
- (107) ينظر: اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص150؛ وينظر: ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، ج1، ص184-185؛ المفيد، الارشاد، ص237-238؛ الزبيدي، المعارضة العلوية، ص342-346.
- (108) ينظر: اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص149-150؛ المفيد، الارشاد، ص237-238؛ الزبيدي، المعارضة العلوية، ص342-344.
- (109) ينظر: ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، ج1، ص184؛ اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص149-150؛ الطبري، تاريخ، ج3، ص330-333؛ علي ابو الخير، الأثرية والإجماع، ص252؛ الزبيدي، المعارضة العلوية، ص346-347.
- (110) المفيد، الأرشاد، ص239.
- (111) م.ن، ص239.
- (112) ابن عبد ربه، ابي عمر أحمد بن محمد الأندلسي ت 328هـ، العقد الفريد (تحقيق: محمد التتويجي، ط2، دار صادر، بيروت، 2009م)، ج4، ص346.
- (113) ينظر: اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص162؛ السيوطي، جلال الدين ت 911هـ، تاريخ الخلفاء، (ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005م)، ص160؛ جعفر شهيدى، تاريخ الإسلام التحليلي، ص213.



- (114) ينظر: اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص162؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص160؛ عزت، فائزة محمد وآخر، اثر الحضارتين البيزنطية والفارسية على نظام الحكم وولاية العهد في العصر الاموي (مجلة جامعة ريبان، العدد 6، مج 1، 2019م)، ص311-312.
- (115) ينظر: ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، ج1، ص187-224؛ اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص152-162؛ الطبري تاريخ، ج3، ص400-410؛ المسعودي، مروج الذهب، ج3، ص37-39؛ جعفر شهيد، تاريخ الإسلام التحليلي ص222-229؛ فائزة محمد عزت، اثر الحضارتين البيزنطية والفارسية، ص312.
- (116) العهد هو كتاب يكتبه الخليفة او من يكتب له ثم يضعه عند ولي العهد او من يتولى امره وهو مختوم بختم الخليفة ويحفظ في مكان امين مثل خزنة الخليفة او في المسجد او في الكعبة خوفاً من ان يتم التلاعب به او تزيفه، ينظر: زيدان، جرجي، تاريخ التمدن الاسلامي، (ط2، منشورات دار الحياة، بيروت، د.ت)، ج1، ص128.
- (117) ينظر: فائزة محمد عزت وآخر، اثر الحضارتين البيزنطية والفارسية، ص312.
- (118) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص162.
- (119) السيوطي، تاريخ، ص162.
- (120) م.ن، ص158.
- (121) ينظر: العسكري، ابو هلال الحسن بن عبد الله ت395هـ، الأوائل (ط1، دار البشير للمطبوعات، مصر، د.ت)، ص235؛ ابن عساكر، ابو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ت571هـ، تاريخ دمشق، (تحقيق: عمرو العمروي، ط1، دار الفكر للطباعة، بيروت، د.ت)، ج3، ص35؛ ابن الأثير، الكامل، ج3، ص100، ص364.
- (122) فائزة محمد عزت وآخر، اثر الحضارتين البيزنطية والفارسية، ص312.
- (123) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج4، ص350.
- (124) ينظر: الشمري، ماهر جواد كاظم، اساليب التهريب في الدولة العربية الإسلامية خلال العصر الأموي، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، 2014م)، ص59-85.
- (125) لمزيد من التفاصيل ينظر: العسكري، عبود، اصول المعارضة السياسية في الاسلام، (ط1، دار النميز للنشر، دمشق، 1997م)، ص118-153؛ الفاعوري، امجد ممدوح، موقف الجماعات غير العربية من الحركات المعارضة للدولة الأموية، (مجلة دراسات، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجامعة الاردنية، العدد 2، 2011م)، مج 38، ص617-629؛ الزبيدي، المعارضة العلوية، ص361-483.
- (126) ينظر: حسن ابراهيم حسن، تاريخ الاسلام، ج1، ص226 فما بعدها؛ العش، يوسف، الدولة الأموية والاحداث التي سبقتها، (ط2، دار الفكر، دمشق، 1992م)، ص129 فما بعدها؛ الخضري، محمد، الدولة الأموية، (تحقيق: محمد العثمانى، شركة دار الارقم، بيروت، د.ت)، ص278 فما بعدها؛ الأمين، محمد حسب الرسول مصطفى، الدولة الأموية بين العهدين السفينائي والمرواني دراسة مقارنة (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزيرة، كلية العلوم التربوية، 2021م)، ص19 فما بعدها؛ فائزة محمد عزت وآخر، اثر الحضارتين البيزنطية والفارسية، ص314-315.



- (127) ينظر: حسن ابراهيم حسن، تاريخ الاسلام، ج2، ص23 فما بعدها؛ الخصري، الشيخ محمد، الدولة العباسية (تحقيق: محمد العثماني، شركة دار الارقم، بيروت، د.ت)، ص12 فما بعدها؛ شاكر، محمود، الدولة العباسية (ط6)، منشورات المكتب الاسلامي، بيروت، 2000م)، ج1، ص63 فما بعدها؛ محمد، نبيلة حسن، تاريخ الدولة العباسية (دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1993م)، ص2 فما بعدها؛ فائزة محمد، اثر الحضارتين البيزنطية والفارسية، ص315-316.
- (128) من أمثلتها البويهيين والسلاجقة في بلاد المشرق الاسلامي، والادارسة والاغالبية والفاطميين والايوبيين في مصر والمغرب والامويين في الاندلس وغيرهم، ينظر: حسن ابراهيم حسن، تاريخ الاسلام، ج3، ص8 فما بعدها؛ محمد الخصري، الدولة العباسية، ص372-401؛ طقوش، محمد سهيل، تاريخ الايوبيين في مصر وبلاد الشام، (ط2، دار النفائس، بيروت، 2008م)، ص13 فما بعدها.
- (129) ينظر: علي ابو الخير، الاكثرية والايماجم، ص193-200؛ شاكر، محمود، الخلفاء العثمانيون 923-1342هـ، (ط1، منشورات المكتب الاسلامي، بيروت، 2003م)، ص11 فما بعدها.
- (130) ينظر: الخطيب، مصطفى عقيل، الخليج العربي دراسات في الاصول التاريخية والتطور السياسي، (ط1، منشورات وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر، 2013م)، ص13 فما بعدها.
- (131) ينظر: الفتلاوي، صباح كريم، نظريتا الحق الالهي والعقد الاجتماعي دراسة مقارنة، (مجلة دراسات الكوفة، العدد 10، 2008)، ص100؛ خضير، سحر عباس، انتقاداتها وتطبيقاتها نظرية التفويض الالهي دراسة تاريخية موجزة، (مجلة الفتح، العدد 26، 2006)، ص163-167؛ فائزة محمد، اثر الحضارتين البيزنطية والفارسية، ص316.
- (132) الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن اسماعيل ت 429هـ، غرر اخبار ملوك الفرس وسيرهم، (منشورات مكتبة الاسدي، ايران، 1963م)، ص481.
- (133) فائزة محمد، اثر الحضارتين البيزنطية والفارسية، ص316.
- (134) ينظر: امام، امام عبد الفتاح، الطاغية دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي، (منشورات عالم المعرفة، الكويت، 1994م)، ص167-168.
- (135) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج16، ص169.
- (136) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص201.
- (137) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج3، ص144؛ وينظر: السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص212.
- (138) ينظر: فائزة محمد، اثر الحضارتين البيزنطية والفارسية، ص317.
- (139) امل هندي الخزعلي، الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، ص101-103.
- (140) م ن، ص102.
- (141) حول مفهوم العصمة وشروطها وأقسامها، وأهميتها في تولي السلطتين السياسية والدينية وفق منظور أئمة أهل البيت ينظر: السبحاني، جعفر، أهل البيت v في القرآن الكريم (مؤسسة الإمام الصادق، قم المقدسة، د.ت)، ص79-98؛ التميمي، حيدر قاسم مطر، العلويين في المشرق وأثرهم الفكري والحضاري (رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد 2006م)، ص46-51؛



- الوائلي، أحمد، هوية التشيع (ط2، دار الصفوة، بيروت، 2009م)، ص145-152؛ نصر الله، حسن عباس، سيرة أهل البيت تجليات إنسانية (ط1، دار القارئ، بيروت، 2012م)، ص25-29.
- (142) العلامة الحلي، منهاج الكرامة في معرفة الإمامة (تحقيق: عبد الرحيم مبارك، مطبعة الهادي، قم المقدسة، 1959م)، ص31-32.
- (143) أمل هندي الخزعلي، الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، ص102.
- (144) ينظر: الصائغ، مجيد، الشيعة رواد العدل والسلام (ط3، منشورات مؤسسة البلاغ، بيروت، 2014م)، ص379.
- (145) ينظر: العسكري، الإمام الحسن بن علي بن محمد العلوي ت260هـ، التفسير المنسوب للإمام الحسن العسكري (ط1، مطبعة مهر، قم المقدسة، 1989م)، ص300؛ الفيض الكاشاني، محمد محسن بن مرتضى بن محمود ت1091هـ، التفسير الصافي (ط2، مطبعة مؤسسة الإمام المهدي، قم المقدسة، 1996م)، ج1، ص148.
- (146) أمل هندي الخزعلي، الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، ص89.
- (147) ينظر: الهاللي، كتاب سليم بن قيس، ص138-160؛ ابن هشام، السيرة النبوية، ج4، ص842-845؛ ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، ج1، ص21-35؛ اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص83-86.
- (148) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص95.
- (149) ينظر: الماوردي، الأحكام السلطانية، ص11-18؛ ابن الفراء الحنبلي، الأحكام السلطانية، ص23-27.
- (150) الأحكام السلطانية، ص11.
- (151) ينظر: اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص111؛ ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، ج1، ص25-26؛ الطبري، تاريخ، ج4، ص227-241.
- (152) الأحكام السلطانية، ص7.
- (153) ينظر: أبو الخير، علي، الأكثرية والأجماع في تاريخ الأمة، (ط1، منشورات مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2012م)، ص27.
- (154) سورة الشورى، آية 28.
- (155) علي أبو الخير، الأكثرية والإجماع، ص72.
- (156) نشأة الشيعة والتشيع، ص41؛ نقلا عن علي أبو الخير، الأكثرية والإجماع، ص73.
- (157) سورة النساء، آية 59.
- (158) ابن عبد ربه الاندلسي، العقد الفريد، ج1، ص11.
- (159) ينظر: الزبيدي، التأسيس الفكري، ص72-73.
- (160) أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي ت538هـ، الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل (ط1، منشورات دار الفكر، بيروت، 1977م)، ج1، ص535-536.



- (161) ينظر: مسلم، ابو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ت 261 هـ، صحيح مسلم، (اعتنى به محمد الفارياي، ط1، منشورات طيبة، الرياض، 2006م)، ج6، ص20؛ البيهقي، احمد بن الحسين بن علي الخراساني ت458هـ، السنن الكبرى، (ط1، منشورات دار الفكر، بيروت، د.ت)، م8، ص157.
- (162) ابو يعلى الفراء ، الأحكام السلطانية، ص20.
- (163) ابو حامد محمد بن محمد ت 505هـ، التبر المسبوك في نصيحة الملوك، (تحقيق: احمد شمس الدين، ط1، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م)، ص43.
- (164) احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحنبلي الحراني ت 728هـ، الخلافة والملك، (تحقيق: حماد سلامة، ط2، منشورات مكتبة المنار، عمان، 1994م)، ص20.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

القرآن الكريم

1. ابن الاثير، ابو الحسن علي بن محمد الجزري ت630هـ، الكامل في التاريخ، (تحقيق: عبد الله القاضي، ط4، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006م).
2. الاربلي، علي بن عيسى بن ابي الفتح ت693هـ، كشف الغمة في معرفة الاثمة (ط1، منشورات دار المرتضى، بيروت، 2006م).
3. الإصفهاني، ابو الفرج علي بن الحسين ت 356هـ، مقاتل الطالبين، (تحقيق: احمد صقر، ط1، منشورات دار الزهراء، قم المقدسة، 2007م).
4. البخاري، محمد بن اسماعيل بن ابراهيم ت 256هـ، صحيح البخاري، (ط1، دار صادر، بيروت، د.ت).
5. البلاذري، احمد بن يحيى بن جابر ت 279هـ، انساب الاشراف، (تحقيق: سهيل زكار وآخر، ط1، دار الفكر، بيروت، 1996م).
6. البيهقي، احمد بن الحسين بن علي ت458هـ، السنن الكبرى، (ط1، منشورات دار الفكر، بيروت، د.ت).
7. ابن تيمية، احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحنبلي الحراني ت 728هـ، الخلافة والملك، (تحقيق: حماد سلامة، ط2، منشورات مكتبة المنار، عمان، 1994م).
8. الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن اسماعيل ت 429هـ، غرر اخبار ملوك الفرس وسيرهم، (منشورات مكتبة الاسدي، ايران، 1963م).
9. ابن حزم، علي بن سعيد بن حزم الاندلسي ت 456هـ، الفصل في الملل والاهواء والنحل (تحقيق: محمد ابراهيم نصر وآخر، ط2، دار الجيل، بيروت، 1996م).

**JMR**P-ISSN:1815-6622
E-ISSN:2789-7354

Journal of Misan Researches

Volume 20, Issue 40, (2024), PP 1-44

10. ابن حزم، علي بن سعيد بن حزم الاندلسي ت 456هـ، جمهرة انساب العرب (تحقيق: ليفي بروفنسال، دار المعارف، مصر، 1948م).
11. الحموي، ياقوت بن عبد الله البغدادي ت 626هـ، معجم البلدان، (ط1، دار صادر، بيروت، د.ت).
12. الخوارزمي، الموفق بن أحمد بن محمد المكي ت 568هـ، المناقب، (تحقيق: مالك المحمودي، ط2، منشورات مؤسسة النشر الاسلامي، قم المقدسة، 1411هـ).
13. ابن خياط، خليفة بن خياط العصفري ت 240هـ، تاريخ خليفة بن خياط، (تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر بيروت، 1993م).
14. الرازي، محمد بن ابي بكر بن عبد القادر ت 666هـ: مختار الصحاح (ط1، دار الفكر، الأردن، 2007م).
15. الزبير، ابو عبد الله المصعب بن عبد الله بن بن المصعب ت 236هـ: نسب قریش (تحقيق: ليفي بروفنسال، ط3، دار المعارف، القاهرة، د.ت).
16. ابن زكريا، أحمد بن فارس ت 395هـ: مقاييس اللغة (دار الفكر، بيروت، 1979م).
17. الزمخشري، ابو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي ت 538هـ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الاقاويل (ط1، منشورات دار الفكر، بيروت، 1977م).
18. ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري ت 230هـ، الطبقات الكبرى، (تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م).
19. السيوطي، جلال الدين ت 911هـ، تاريخ الخلفاء، (ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005م).
20. ابن شدقم، ضامر بن شدقم بن علي المدني ت 1082هـ، وقعة الجمل، (تحقيق: تحسين الموسوي، ك1، مطبعة محمد، ايران، 1420هـ).
21. ابن شهر آشوب، محمد بن علي المازندراني ت 588هـ، مناقب آل ابي طالب (ط1، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 2009م).
22. الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم بن ابي بكر ت 548هـ، الملل والنحل، (تحقيق: عبد الامير علي مهنا، ط3، دار المعرفة، بيروت، 1993م).
23. ابن طاووس، علي بن موسى بن جعفر الحسني ت 664هـ، الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف، (تحقيق: علي عاشور، ط1، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت، 1999م).
24. ابن طاووس، علي بن موسى بن جعفر الحسني ت 664هـ، التشريف بالمرن في التعريف بالفتن، (ط1، مطبعة نشاط، أصفهان، 1416هـ).
25. الطبرسي، احمد بن علي بن ابي طالب ت 6هـ، الاحتجاج، (ط1، دار الدين القيم، بيروت، د.ت).
26. الطبري، حمد بن جرير ت 310هـ، تاريخ الأمم والملوك، (ط1، دار الأميرة، بيروت، 2010م).
27. ابن عبد ربه، ابي عمر أحمد بن محمد الأندلسي ت 328هـ، العقد الفريد (تحقيق: محمد التنوحي، ط2، دار صادر، بيروت، 2009م).



28. ابن عساكر، ابو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ت571هـ، تاريخ دمشق، (تحقيق: عمرو العمروي، ط1، دار الفكر للطباعة، بيروت، د.ت.).
29. العسكري، الإمام الحسن بن علي بن محمد العلوي ت260هـ، التفسير المنسوب للإمام الحسن العسكري (ط1، مطبعة مهر، قم المقدسة، 1989م.).
30. العسكري، ابو هلال الحسن بن عبد الله ت395هـ، الأوائل (ط1، دار البشير للطبوعات، مصر، د.ت.).

• المراجع :

1. امام، امام عبد الفتاح، الطاغية دراسة الاستبداد السياسي، (منشورات عالم المعرفة، الكويت، 1994م.).
2. بليخانوف، دور الفرد في التاريخ، (ترجمة: أحسان سركيس، دار دمشق للطباعة، دمشق، 1974م.).
3. الجميلي، رشيد، تاريخ العرب في الجاهلية وعصر الدعوة الإسلامية (ط1، ساعدت جامعة بغداد على نشره، بيروت، 1972م.).
4. حسن، حسن ابراهيم، تاريخ الإسلام السياسي والديني والاجتماعي (دار الجبل، بيروت، 2010م.).
5. حمد، نبيلة حسن، تاريخ الدولة العباسية (دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1993م.).
6. الخزعلي، أمل هندي وآخر، الفكر السياسي الإسلامي، (منشورات دار السنهوري، بيروت، 2019م.).
7. الخضري، محمد، الدولة الأموية، (تحقيق: محمد العثماني، شركة دار الارقم، بيروت، د.ت.).
8. الخضري، الشيخ محمد، الدولة العباسية (تحقيق: محمد العثماني، شركة دار الارقم، بيروت، د.ت.).
9. الخطيب، مصطفى عقيل، الخليج العربي دراسات في الاصول التاريخية والتطور السياسي، (ط1، منشورات وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر، 2013م.).
10. أبو الخير، علي، الأكثرية والأجماع في تاريخ الأمة، (منشورات مركز الحضارة، بيروت، 2012م.).
11. الزبيدي، قيصر عبد الكريم جاسم، المعارضة العلوية في روايات علماء الحلة التاريخية، (ط1، منشورات مركز العلامة الحلي، العتبة الحسينية المقدسة، كربلاء المقدسة، 2023م.).
12. زيدان، جرجي، تاريخ التمدن الاسلامي، (ط2، منشورات دار الحياة، بيروت، د.ت.).
13. السبحاني، جعفر، أهل البيت □ في القرآن الكريم (مؤسسة الإمام الصادق، قم المقدسة، د.ت.).
14. شاكر، محمود، الخلفاء العثمانيون 923-1342هـ (ط1، منشورات المكتب الاسلامي، بيروت، 2003م.).
15. شاكر، محمود، الدولة العباسية (ط6، منشورات المكتب الاسلامي، بيروت، 2000م.).
16. الشرواني، حسين علي، التغير في السياسة المالية للدولة الإسلامية في خلافة الإمام علي بن ابي طالب، (ط1، دار تموز، دمشق، 2013م.).
17. الصائغ، مجيد، الشيعة رواد العدل والسلام (ط3، منشورات مؤسسة البلاغ، بيروت، 2014م.).
18. صادق، د. جهاد نقي، الفكر السياسي العربي الاسلامي (ط1، د.مط، بغداد، 1993م.).

**JMR**P-ISSN:1815-6622
E-ISSN:2789-7354

Journal of Misan Researches

Volume 20, Issue 40, (2024), PP 1-44

19. الطريحي، فخر الدين: مجمع البحرين (تح: أحمد الحسيني، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، 2007م).
20. طقوش، محمد سهيل، تاريخ الايوبيين في مصر وبلاد الشام، (ط2، دار النفائس، بيروت، 2008م).

• الدراسات والأبحاث:

1. الحجري، بندر محمد سعد، الفتوحات الإسلامية في عصر الخلفاء الراشدين دراسة تاريخية إحصائية، (مجلة جامعة ام القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 77، مج 1، يونيو 2019م).
2. الحضرمي، عمر: الدولة الصغيرة القدرة والدور (مجلة المنارة للدراسات، ع4، مج19، 2013م).
3. خضير، سحر عباس، نظرية التفويض الالهي دراسة تاريخية موجزة، (مجلة الفتح، العدد 26، 2006).
4. الزبيدي، قيصر عبد الكريم جاسم، القوة القدسية وأثرها في الفكر السياسي الإسلامي القرآن الكريم انموذجاً (مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد 70، 2023م).
5. الزبيدي، قيصر عبد الكريم جاسم، القوة القدسية وأثرها في الفكر السياسي الإسلامي السنة النبوية انموذجاً، (مجلة نبينا، السنة 3، العدد 5، 2023م).

List of sources and references

Sources:

The Holy Quran

1. Ibn al-Atheer, Abu al-Hasan Ali bin Muhammad al-Jazari, d. 630 AH, al-Kamil fi al-Tarikh, (edited by: Abdullah al-Qadi, 4th edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 2006 AD).
2. Al-Arbali, Ali bin Issa bin Abi Al-Fath, d. 693 AH, Kashf Al-Ghamma fi Ma'rifat Al-Imams (1st edition, Dar Al-Murtada Publications, Beirut, 2006 AD).
3. Al-Isfahani, Abu Al-Faraj Ali bin Al-Hussein, d. 356 AH, The Fighter of the Talibis, (Edited by: Ahmed Saqr, 1st edition, Dar Al-Zahra Publications, Holy Qom, 2007 AD).
4. Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail bin Ibrahim, d. 256 AH, Sahih Al-Bukhari, (1st edition, Dar Sader, Beirut, d.d.).
5. Al-Baladhuri, Ahmed bin Yahya bin Jaber, d. 279 AH, Ansab Al-Ashraf, (Edited by: Suhail Zakkar and others, 1st edition, Dar Al-Fikr, Beirut, 1996 AD).
- Al-Bayhaqi, Ahmad bin Al-Hussein bin Ali, d. 458 AH, Al-Sunan Al-Kubra, (1st edition, Dar Al-Fikr Publications, Beirut, d.d.).
7. Ibn Taymiyyah, Ahmed bin Abd al-Halim bin Abd al-Salam al-Hanbali al-Harrani, d. 728 AH, Caliphate and the King, (edited by: Hammad Salama, 2nd edition, Al-Manar Library Publications, Amman, 1994 AD).
8. Al-Tha'alabi, Abd al-Malik ibn Muhammad ibn Ismail, d. 429 AH, Gharar Akhbar al- Adha al-Tha'alabi, (Al-Asadi Library Publications, Iran, 1963 AD).



-
9. Ibn Hazm, Ali bin Saeed bin Hazm Al-Andalusi, d. 456 AH, Chapter on Sects, Desires and Desires (Edited by: Muhammad Ibrahim Nasr and others, 2nd edition, Dar Al-Jeel, Beirut, 1996 AD).
 10. Ibn Hazm, Ali bin Saeed bin Hazm Al-Andalusi, d. 456 AH, Jamharat Ansab Al-Arab (Edited by: Levi Provencal, Dar Al-Maaref, Egypt, 1948 AD).
 - Al-Hamawi, Yaqut bin Abdullah Al-Baghdadi, d. 626 AH, Mu'jam al-Buldan, (1st edition, Dar Sader, Beirut, d.d.).
 12. Al-Khwarizmi, Al-Muwaffaq bin Ahmad bin Muhammad Al-Makki, d. 568 AH, Al-Manaqib, (edited by: Malik Al-Mahmoudi, 2nd edition, publications of the Islamic Publishing Foundation, Holy Qom, 1411 AH).
 13. Ibn Khayat, Khalifa bin Khayyat Al-Asfari, d. 240 AH, History of Khalifa bin Khayyat, (investigated by: Suhail Zakkar, Dar Al-Fikr Beirut, 1993 AD).
 14. Al-Razi, Muhammad bin Abi Bakr bin Abdul Qadir, d. 666 AH: Mukhtar Al-Sahhah (1st edition, Dar Al-Fikr, Jordan, 2007 AD).
 15. Al-Zubairi, Abu Abdullah Al-Musab bin Abdullah bin bin Al-Musab, d. 236 AH: The Lineage of Quraysh (Edited by: Levi Provencal, 3rd edition, Dar Al-Maaref, Cairo, d.d.).
 - Ibn Zakaria, Ahmed bin Faris d. 395 AH: Language Standards (Dar Al-Fikr, Beirut, 1979 AD).
 17. Al-Zamakhshari, Abu Al-Qasim Jarallah Mahmoud bin Omar Al-Khawarizmi, d. 538 AH, Al-Kashshaf fi Facts of Revelation and the Eyes of Sayings (1st edition, Dar Al-Fikr Publications, Beirut, 1977 AD).
 18. Ibn Saad, Muhammad bin Saad bin Mani' Al-Zuhri, d. 230 AH, Al-Tabaqat Al-Kubra, (edited by: Muhammad Abdul Qadir Atta, 2nd edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, 1997 AD).
 19. Al-Suyuti, Jalal al-Din d. 911 AH, History of the Caliphs, (2nd edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 2005 AD).
 20. Ibn Shadqum, Damir bin Shadqum bin Ali al-Madani, d. 1082 AH, Waq'at al-Jamal, (edited by: Tahsin al-Musawi, Volume 1, Muhammad Press, Iran, 1420 AH).
 - Ibn Shahr Ashub, Muhammad bin Ali Al-Mazandarani, d. 588 AH, Manaqib Al Abi Talib (1st edition, Al-Alami Publications Foundation, Beirut, 2009 AD).
 22. Al-Shahrastani, Muhammad bin Abdul Karim bin Abi Bakr, d. 548 AH, Mills and Bees, (edited by: Abdul Amir Ali Muhanna, 3rd edition, Dar Al-Ma'rifa, Beirut, 1993 AD).
 23. Ibn Tawus, Ali bin Musa bin Jaafar Al-Hasani, d. 664 AH, Al-Taraif fi knowledge of the doctrines of sects, (edited by: Ali Ashour, 1st edition, Al-Alami Publications Foundation, Beirut, 1999 AD).
 24. Ibn Tawus, Ali bin Musa bin Jaafar al-Hasani, d. 664 AH, Honoring the Menn in Defining Temptations, (1st edition, Nashat Press, Isfahan, 1416 AH).
 25. Al-Tabarsi, Ahmed bin Ali bin Abi Talib, d. 6 AH, Al-Ihtijaj, (1st edition, Dar Al-Din Al-Qayyim, Beirut, d.d.).
 - Al-Tabari, Hamad bin Jarir, d. 310 AH, History of Nations and Kings, (1st edition, Dar Al-Amira, Beirut, 2010 AD).
 27. Ibn Abd Rabbo, Abi Omar Ahmad bin Muhammad Al-Andalusi, d. 328 AH, The Unique Contract (edited by: Muhammad Al-Tanouji, 2nd edition, Dar Sader, Beirut, 2009 AD).



-
28. Ibn Asakir, Abu al-Qasim Ali bin al-Hasan bin Hibat Allah, d. 571 AH, History of Damascus, (edited by: Amr al-Amrawi, 1st edition, Dar al-Fikr Printing, Beirut, ed.).
 29. Al-Askari, Imam Al-Hasan bin Ali bin Muhammad Al-Alawi, d. 260 AH, the interpretation attributed to Imam Al-Hasan Al-Askari (1st edition, Mehr Press, Holy Qom, 1989 AD).
 30. Al-Askari, Abu Hilal Al-Hassan bin Abdullah d. 395 AH, Al-Awael (1st edition, Dar Al-Bashir for Publications, Egypt, d.d.).

The reviewer:

1. Imam, Imam Abdel Fattah, The Tyrant, a Study of Political Despotism, (Alam Al-Ma'rifa Publications, Kuwait, 1994 AD).
2. Plekhanov, The Role of the Individual in History, (translated by: Ihsan Sarkis, Damascus Printing House, Damascus, 1974 AD).
3. Al-Jumaili, Rashid, History of the Arabs in the Pre-Islamic Period and the Era of the Islamic Call (1st edition, Baghdad University helped publish it, Beirut, 1972 AD).
4. Hassan, Hassan Ibrahim, The History of Political, Religious, and Social Islam (Dar Al-Jeel, Beirut, 2010 AD).
5. Hamad, Nabila Hassan, History of the Abbasid State (University Knowledge House, Alexandria, 1993 AD).
6. Al-Khazali, Hindi Amal and Another, Islamic Political Thought, (Dar Al-Sanhouri Publications, Beirut, 2019 AD).
7. Al-Khudari, Muhammad, The Umayyad State, (investigated by: Muhammad Al-Othmani, Dar Al-Arqam Company, Beirut, D.T.).
8. Al-Khudari, Sheikh Muhammad, the Abbasid Empire (investigated by: Muhammad Al-Othmani, Dar Al-Arqam Company, Beirut, D.T.).
9. Al-Khatib, Mustafa Aqeel, The Arabian Gulf Studies in Historical Origins and Political Development, (1st edition, Publications of the Ministry of Culture, Arts and Heritage, Qatar, 2013 AD).
10. Abu Al-Khair, Ali, Majority and Consensus in the History of the Nation, (Civilization Center Publications, Beirut, 2012 AD).
11. Al-Zubaidi, Qaysar Abdul Karim Jassim, The Alawite Opposition in the Historical Narratives of Hilla Scholars, (1st edition, Publications of the Allama Al-Hilli Center, the Holy Imam Hussein Shrine, Holy Karbala, 2023 AD).
12. Zidane, Jurji, History of Islamic Civilization, (2nd ed., Dar Al-Hayat Publications, Beirut, ed.).
13. Al-Subhani, Jaafar, Ahl al-Bayt □ in the Holy Qur'an (Imam al-Sadiq Foundation, Holy Qom, d.d.).
14. Shaker, Mahmoud, The Ottoman Caliphs 923-1342 AH (1st edition, Islamic Office Publications, Beirut, 2003 AD).
15. Shaker, Mahmoud, The Abbasid State (6th edition, Islamic Office Publications, Beirut, 2000 AD).
16. Al-Sharhani, Hussein Ali, The Change in the Financial Policy of the Islamic State during the Caliphate of Imam Ali bin Abi Talib, (1st edition, Dar Tammuz, Damascus, 2013 AD).

**JMR**

P-ISSN:1815-6622

E-ISSN:2789-7354

Journal of Misan Researches

Volume 20, Issue 40, (2024), PP 1-44

-
17. Al-Sayegh, Majeed, The Shiites Pioneers of Justice and Peace (3rd edition, Al-Balagh Foundation Publications, Beirut, 2014 AD).
 18. Sadiq, Dr. Jihad Taqi, Arab-Islamic Political Thought (1st edition, D. Matt., Baghdad, 1993 AD).
 19. Al-Tarihi, Fakhr Al-Din: Bahrain Academy (ed.: Ahmed Al-Husseini, Arab History Foundation, Beirut, 2007 AD).
 20. Taqoush, Muhammad Suhail, History of the Ayyubids in Egypt and the Levant, (2nd edition, Dar Al-Nafais, Beirut, 2008 AD).

Studies and research:

1. Al-Hajji, Bandar Muhammad Saad, Islamic conquests in the era of the Rightly Guided Caliphs, a historical and statistical study, (Umm Al-Qura University Journal of Sharia Sciences and Islamic Studies, No. 77, Volume 1, June 2019).
2. Al-Hadrami, Omar: The Small State's Power and Role (Al-Manara Journal of Studies, No. 4, Volume 19, 2013 AD).
3. Khudair, Sahar Abbas, The Theory of Divine Mandate, a Brief Historical Study, (Al-Fath Magazine, No. 26, 2006).
4. Al-Zubaidi, Qaiser Abdul Karim Jassim, the divine power and its impact on Islamic political thought, the Holy Qur'an as a model (Journal of the University Islamic College, No. 70, 2023 AD).
5. Al-Zubaidi, Qaiser Abdul Karim Jassim, the divine power and its impact on Islamic political thought, the Sunnah of the Prophet as a model, (Our Prophet Magazine, Year 3, Issue 5, 2023 AD).